

المقارنة بين الشبهات والبدع وأصحابهما وبيان فساد الشبهات

أ.د. محمد بن عبدالله السحيم
أيمن بن عبدالله العليان



مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله مِنْ شرور أنفسنا ومِنْ سيئات أعمالنا، مَنْ يهده الله فلا مضل له، ومِنْ يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠ – ٧١].

أما بعد:

فأرسل الله الرسل مبشرين ومنذرين، وكان خاتمهم نبينا محمد ﷺ، فكان هو

القدوة الحسنة في الدعوة والبيان والإرشاد والبلاغ، أرشد أمته إلى ما فيه صلاحهم في أمر دينهم ودنياهم، وحذرهم مِنْ كل شر وفتنة، فاقتدى به صحابته الأبرار ﷺ، وقد أخبر النبي ﷺ بتغير الأحوال، وأمر بالاقتداء بالخلفاء الراشدين المهديين فقال ﷺ: (**فإنه مَنْ يعش منكم يرى اختلافًا كثيرًا، وإياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة، فمَنْ أدرك ذلك منكم فعليه بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ**)[١]، فكانوا هم القدوة بعده ﷺ، ومِنْ بعدهم بقيةُ الصحابة ﷺ، ومِنْ بعدهم التابعون، ومِنْ بعدهم أتباعهم الذين شَهِدَ لهم بالخيرية نبينا ﷺ بقوله: (**خيرُ الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**)[٢]؛ ولهذا "كان القرن الأول مِنْ كمال العلم والإيمان على حالٍ لم يصل إليها القرن الثاني، وكذلك الثالث، وكان ظهور البدع والنفاق بحسب البُعد عن السنن والإيمان، وكلما كانت البدعةُ أشدَّ تأخرَّ ظهورها، وكلما كانت أخفَّ كانت إلى الحدوث أقرب؛ فلهذا حدث أولاً بدعةُ الخوارج والشيعة، ثم بدعةُ القدرية والمرجئة، وكان آخرَ ما حدث بدعةُ الجهمية"[٣]، وقد ظهر التجهم مِنْ ناحية خراسان، وهي شر البدع، وكان ظهور البدع أيضًا بحسب البُعد عن الدار النبوية[٤]، فكلما ابتعد الناس عن نور النبوة زمانًا ومكانًا كثرت البدع، "فإذا انقطع عن الناس

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه (٥/٤٤)، كتاب: أبواب العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، برقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه في سننه كتاب: الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب: اجتناب البدع والجدل، برقم (٤٣) من حديث العرباض ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، (٣/١٧١) برقم (٢٦٥٢)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة ﷺ، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، (٤/١٩٦٣) برقم (٢٥٣٣) من حديث عبدالله بن مسعود ﷺ، وجاء بالشك من حديث عمران بن حصين -رضي الله عنهما-، قال عمران: "فلا أدري أقال رسول الله ﷺ بعد قرنه، مرتين أو ثلاثة"، أخرجه البخاري برقم (٢٦٥١)، ومسلم (٤/١٩٦٤) برقم (٢٥٣٥).

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية (ص/١٩٩).

(٤) يُنظر: مجموع الفتاوى (٢٠/٣٠١).

نور النبوة وقعوا في ظلمة الفتن وحدثت البدع والفجور ووقع الشر بينهم"[1]، ففي أواخر عهد الصحابة ﷺ بدأ ظهور الشُّبهات والبدع، ونمت وتنوعت مع بُعد الزمن، ولكن سنة الله في الكون ماضية بأنْ يُقيض في الأمة مَنْ يُجدد لها ما اندرس وانطمس مِنْ معالم الدين وشرائعه، ويحذرها مِنْ مزالق الشهوات وفتن الشُّبهات، فقد تصدى أهل العلم للشُبهات والبدع، وبينوا فسادها وتناقضها، وأوضحوا حال أصابها، وهذه الشبه وتلك البدع بينهما عموم وخصوص، وكذا أصحابهما، ومن المهم التمييز بينهما، وهذا التمييز لم نجده في دراسة سابقة، وهو ما سنسعى إلى دراسته في هذا البحث، للمقارنة بين الشبه والبدع، والمقارنة أيضًا بين أصحابهما، فنبين أوجه الاتفاق والاختلاف، كما سنبين -بمشيئة الله- فساد الشبه وتناقضها، وإنما خصصنا الشبهات ببيان فسادها لأمرين، الأول: أنَّ فساد الشبه يلزم منه فساد البدع، والثاني: أنَّ موضوع البدع تناولته دراسات عديدة.

فحدود البحث منحصرة فيما يلي:

١. المقارنة بين الشبهة والبدعة.
٢. المقارنة بين أصحاب الشبه والبدع.
٣. براهين فساد الشبه.

وتتكون خطة البحث مِنْ تمهيد ومبحثين وخاتمة، كما يلي:

تمهيد في تعريف الشُّبهات والبدع، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الشُّبهات وأنواعها.

المطلب الثاني: تعريف البدع وأنواعها.

المبحث الأول: المقارنة بين الشُّبهة والبدعة، وبين أصحابهما، وفيه مطلبان:

(١) المصدر السابق (١٧/ ٣١٠).

المطلب الأول: أوجه الاتفاق بين الشُّبهة والبدعة، وبين أصحابهما أيضًا.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين الشُّبهة والبدعة، وبين أصحابهما أيضًا.

المبحث الثاني: فساد الشُّبه وتناقضها.

وأخيراً نختم البحث بذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها في بحث هذا الموضوع.

فهذا عملنا وهو جهد بشري يعتريه النقص، ولو عُرض عليَّ ما كتبته بعد مدة لجعلتُ "أبنيه وأنقضه، وأزيده وأنقصه، وأمحوه وأثبته، وأنتسخه ثم أنسخه، وربما أفتتحه ولا أختتمه، وأنتصفه فلا أستتمه"[١]، وأتردد فيه بين إثبات أو حذف، فالعذر موصول إلى القارئ الكريم، والله يعفو ويصفح.

وجزى الله خيرًا كل من أعان وساهم في نشر هذا البحث، واللهَ أسأل أنْ يُبارك فيه، وأنْ يجعل له ثمرة صالحة، وعاقبة حميدة، وأنْ يعيذنا مِنْ مُضلات الفتن ما ظهر منها وما بطن، إنه سميع قريب آمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

الباحثان

* * *

(١) يتيمة الدهر (٢٧/١).

تمهيد
في تعريف الشُّبهات والبدع

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الشُّبهات وأنواعها، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: الشُّبهات لغة:

جمع شُبْهَةُ، مأخوذة مِنْ شِبْه وشَبَه لغتان بمعنى، يُقَالُ: هَذَا شِبْهُهُ. أَيْ: شَبِيهُهُ وبينهما شَبَهٌ، وهي أصلٌ واحد يدل على: تشابه الشيء وَتَشَاكُله لونًا ووصفًا، والشِّبْه والشَّبَهُ والشَّبِيهُ، بمعنى: المِثْل، والجمع أَشْباهٌ، وشابَهَهُ وأشْبَهَهُ بمعنى: ماثَلَهُ، وتَشابَهَا واشْتَبَها بمعنى: أَشْبَهَ كُلٌّ منهما الآخَرَ حتى الْتَبسا، والشُّبهةُ تعني: الالْتِباس، وتعني أيضًا: الـمِثْل، وجمعُ الشُّبهةِ: شُبَهٌ، مأخوذ مِن الاشْتِباه، وشُبِّهَ عليه الأَمْرُ تَشْبيهاً بمعنى: لُبِّسَ عليه، والـمُشْتَبِهَةُ والـمُشَبَّهَةُ والـمُشْتَبِهاتُ والـمُشَبِّهَاتُ مِن الأُمُورِ بمعنى: الْمُشْكِلَات فيُشْبِهُ بعضُها بَعْضًا، واشتبهَ الأمرانِ إذا أشكلا، والمَتشابِهات بمعنى: المَتماثِلات[1].

المسألة الثانية: الشُّبهات اصطلاحًا:

وردت هذه الكلمة وما في معناها في القرآن والسنة، وكانت بمعنى: الالتباس والاختلاط بين الحق والباطل عند بعض الناس وما احتمل أوجهًا من المعاني واشتبهت تلك المعاني، سواء في باب العقائد أو في باب الحلال والحرام[2]، وإنما سُميت الشُّبهة

---

(١) يُنظر: مقاييس اللغة مادة (شبه) (٢٤٣/٣)، ومختار الصحاح مادة (شبه) (ص/١٦١)، ولسان العرب مادة (شبه) (٥٠٣/١٣-٥٠٥)، والقاموس المحيط مادة (شبه) (ص/١٢٤٧).

(٢) يُنظر: تفسير البغوي (٨/٢)، وزاد المسير (٢٥٩/١)، وتفسير ابن كثير (٦/٢-٧)، وتفسير السعدي (ص/١٢٢)، وإكمال المعلم (٢٨٥/٥)، وعمدة القاري (٢٩٧/١).

شُبهة؛ لاشتباه الحق فيها بالباطل، فهي ليست بحق واضح، ولا باطل لا شك فيه، هي بين ذلك، فهي تلبسُ ثوبَ الحقِّ على جسم الباطل[١]، وصاحبها لا يكون صاحب باطل خالص بل "يكون معه مِنْ دين الإسلام ما هو حق، وبسبب ذلك وقعت الشُّبهة، وإلا فالباطل المحض لا يشتبه على أحد؛ ولهذا سمي أهل البدع أهل الشُّبهات، وقيل فيهم: إنهم يَلْبِسُونَ الحقَّ بالباطل"[٢].

وقد وقع الخلاف بين أهل العلم في تعريف الشُّبهة في الاصطلاح، والاختلاف فيها اختلاف تنوع عبارة، فمن تلك الأقوال:

١- تعريف ابن الجوزي للشبهة، حيث يُفهم من كلامه أنَّ الشبهة هي: "إظهار الباطل في صورة الحق"[٣].

٢- تعريف ابن تيمية للشبهة، فيُفهم مِنْ سياق كلامه أنَّ الشبهة عنده هي ما يكون: "باطلاً مشوباً بحق"[٤]، وفي موضع آخر يُفهم مِن السياق أنَّ الشبهة هي: "المفسدة للعلم والتصور والإدراك، بحيث يرى الأشياء على غير ما هي عليه"[٥]، وفي موضع آخر ينص على أنَّ الشبهة العارضة هي: "الموجبة للشك، الناقلة عن الحق"[٦].

٣- تعريف ابن القيم للشبهة بأنها: "وَارِد يَرِدُ على القلب يحول بَينه وَبَين انكشاف الحق له"[٧]، وعرفها أيضًا بأنها: "اشتباه الطريق على السالك، بحيث لا

(١) يُنظر: مفتاح دار السعادة (١/١٤٠)، والاختيارين للأخفش الأصغر (ص/٧٣٠).
(٢) منهاج السنة النبوية (٥/١٦٧).
(٣) تلبيس إبليس (ص/٣٦).
(٤) درء تعارض العقل والنقل (٧/١٧٠).
(٥) يُنظر: مجموع الفتاوى (١٠/٩٥).
(٦) درء تعارض العقل والنقل (٩/٤٦).
(٧) مفتاح دار السعادة (١/١٤٠).

يدري أعلى حق هو أم على باطل؟"[1]، وعرفها بأنها ما: "اشتبه فيها الحق بالباطل، والهدى بالضلال"[2]، وقال أيضًا بأنها: "الشكوك التي توقع في اشتباه الحق بالباطل، فيتولد عنها الحيرة والريبة"[3].

٤- تعريف مُلّا خُسْرُو للشبهة بأنها: "ما يشبه الثابت وليس بثابت"[4]، وقريب مِنْ لفظه أيضًا تعريف محمد عميم الإحسان البركتي[5].

٥- تعريف المناوي للشبهة الذي يُفهم مِنْ سياق كلامه، وهو قريب مِنْ تعريف ابن القيم، فهي عنده: "اشتباه الحق بالباطل، [والهدى][6] بالضلال"[7].

فهذه التعاريف متقاربة المعنى، تدل على أنَّ الشبهة باطلة، وتصور الباطل بخلاف حقيقته، وهناك تعاريف أُخر في باب الأحكام على سبيل الخصوص تدل على اشتباه الحكم فيه بين الحرام والحلال، كتعريف الجرجاني للشبهة بأنها: "ما لم يتيقن كونه حرامًا أو حلالًا"[8]، ومثله تعريف أبي يحيى زكريا الأنصاري السنيكي للشبهة بأنها: " التَّرَدُّد بين الحلال والحرام"[9].

والمراد بالشُّبهة في هذا البحث هي: "تصورٌ فاسدٌ يُؤدي إلى التباس المعتقد الحقِّ واختلاطه على العبد، فلا يُميز الحقَّ مِن الباطل"، فهذه الشُّبه الملتبسة هي التي يَستنِدُ

---

(١) مدارج السالكين (٣/٢٩٩).
(٢) إغاثة اللهفان (٢/١٦٥) -بتصرف يسير-.
(٣) مدارج السالكين (٣/ ٤٥٢).
(٤) درر الحكام شرح غرر الأحكام (٢/ ٦٤).
(٥) التعريفات الفقهية (ص/١١٩).
(٦) في الأصل: [والهوى]، وهو تصحيف فيما يظهر.
(٧) فيض القدير (٢/٣٧٨) -بتصرف يسير-.
(٨) التعريفات (ص/١٢٤).
(٩) الحدود الأنيقة (ص/٧٧).

إليها المبتدعةُ، فيجعلونها لهم دليلاً أو قرينة أو قياسًا[١] أو قاعدة أو شاهدًا -كالقصص والمنامات- في إقرار بدعهم المخالفة للوحي، التي يقولون بها ويدعون إليها.

وأما أصحاب الشُّبه فهم مَنْ كانت عنده هذه الشكوك، ووقع في الحيرة والريبة، وهم على نوعين:

أحدهما: أصحاب شُبه عارضة، وهذه الشُّبهة العارضة قليلٌ مَنْ يسلم منها.

والآخر: أصحاب شُبه متراكمة مستقرة، وهم في الغالب أصحاب البدع والأهواء.

والمراد بأصحاب الشُّبه في هذا البحث هم كلا النوعين.

المسألة الثالثة: حقيقة الشُّبهات:

الشُّبهة في حقيقتها هي: حيلة مِنْ حيل الشيطان ووسوسة مِنْ وساوسه ومكيدة مِنْ مكائده "في إغواء بني آدم، فهو يتحيل عليهم بوساوسه ليوقعهم في البدعة على اختلاف أنواعها، وبحسب قبول القلب لها وتهيئته واستعداده، فإنْ تمت حيَله كان ذلك أحبَّ إليه من المعصية، وإنْ كانت كبيرة"[٢]؛ لأن مفسدتها أعظم، حيث إنَّ المعصية مرض شهوة والبدعة مرض شُبهة، ومرض الشُّبهة أخطر و"أردأ مِنْ مرض الشهوة؛ إذ مرض الشهوة يُرجى له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرض الشُّبهة لا شفاء له إنْ لم يتداركه الله برحمته"[٣]، فكان هذا المرض الخطير مِنْ أعظم أسباب ضلال بني آدم وصدهم عن الصراط المستقيم، وهذا هو الذي يسعى إليه إبليس الرجيم، قال -تعالى- عنه: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَائِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦ – ١٧]، والمعنى: لأصدَّن بني آدم عن عبادتك وطاعتك،

(١) يُنظر في معانيها وأقسامها: المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٣/ ١٢٠٨-١٢١١).

(٢) إعلام الموقعين (٣/٢٥٥) -بتصرف-، ويُنظر: نقض الإمام أبي سعيد (١/٦٤)، وتلبيس إبليس (ص/٣٦).

(٣) شرح الطحاوية (١/٢٥٨).

ولأغوينهم ولأضلنهم ولآتينهم مِنْ جميع وجوه الحقّ والباطل، فأصدّهم عن الحق وأنفرهم عنه، وأُحسِّن لهم الباطل وأزينه لهم بكل زينة[1]، فزين لهم البدع والضلالات بتلك الشُّبهات التي كانت سببًا في إغواء بني آدم وانحرافهم عن سبيل الرشاد، إلا مَنْ حماه الله ممِنْ أخلص دينه لله عن كل شائبة تُناقض الإخلاص[2]، يقول -تعالى-: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [الحجر: ٣٩ – ٤٠].

وهكذا كان أيضًا شياطين الإنس والجن في إغواء المسلمين، فيُظهرون السنة بكساء قبيح تَنفُرُ منه النفوس، ويُزينون البدعة بأجمل الحلل، ويستدلون عليها بالشُّبه التي يَغتر بها أصحابها، ويَضِلُّ بها أتباعهم، فتكون تلك البدع بمقالات وشُبه مزخرفة فاتنة، بمنزلة اللباس مِن الفضة على الدرهم الزائف والمعنى كالنحاس الذي تحته، وكم قد قَتل هذا مِن الخلق ما لا يحصيهم إلا الله، وكم رُدَّ مِن الحق بتشنيعه بلباس مِن اللفظ قبيح، فكل أهل نحلة ومقالة يكسون نحلتهم ومقالتهم أحسن ما يقدرون عليه مِن الألفاظ، ومقالة مخالفيهم أقبح ما يقدرون عليه مِن الألفاظ[3]، فهذه فرقة الجهمية أخرجت التعطيلَ في قالب التنـــزيه، والقدرية أخرجت إنكارَ عموم قدرة الله -تعالى- في قالب العدل، والخوارج أخرجت قتالَ الأئمة والخروج عليهم بالسيف في قالب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجميع أرباب البدع أخرجوا بدعهم في قوالب متنوعة مزخرفة، بحسب حالهم مِنْ جهمية أو قدرية أو مرجئة أو حرورية وغيرهم، فهم لا يتمكنون مِنْ ترويج باطلهم إلا بإخراجه في قالب الحق، بتلك الشُّبه المزخرفة التي يلقونها على

(١) يُنظر: تفسير الطبري (٣٣٤/١٢، ٣٤١)، وتفسير البغوي (٢١٨/٣)، وتفسير القرطبي (١٧٥/٧)، وتفسير السعدي (ص/٢٨٤-٢٨٥).
(٢) يُنظر: تفسير الطبري (١٠٣/١٧)، وتفسير البغوي (٣٨١/٤)، وزاد المسير (٥٣٤/٢).
(٣) يُنظر: مفتاح دار السعادة (١٤١/١).

مسامع الناس، وهذا مِنْ كيد الشيطان بهم، "وتحيله على إخراجهم مِن العلم والدين، فقد ألقى على ألسنتهم أنَّ كلام الله ورسوله ظواهر لفظية لا تفيد اليقين، وأوحى إليهم أنَّ القواطع العقلية والبراهين اليقينية في المناهج الفلسفية، والطرق الكلامية، فحال بينهم وبين اقتباس الهدى واليقين مِنْ مشْكاة القرآن"[(١)].

وبهذا كانت الشُّبه طريقًا للبدع والأهواء، ومستندًا لهم في تقرير ضلالاتهم، فهذه هي حقيقة الشُّبه، وهي تأتي في أول الأمر عارضة، فإنْ استقرت في القلب تداعت عليه الشياطين بالشُّبه حتى تُفسد ذلك القلب، سواء بفهم فاسد أو نقل كاذب أو غرض فاسد أو هوى متبع، فهي تتكاثر عليه وتتوارد على قلبه بسبب عمى في البصيرة أو فساد في الإرادة[(٢)]، وهذا ما نبَّه إليه أهل العلم بأنَّ الشيطان يدعو إلى النار بما يلقيه مِنْ وساوس وشُبهات على لسان أولياءه مِنْ شياطين الإنس، وأنَّ كلامهم هو أبو جاد[(٣)] الزندقة والانحراف، وهو مأخوذ مِنْ وساوس الشيطان ومن فلسفة اليونان، "ولا فرق بين وسواس الشيطان وشُبَهِ اليونان، إلَّا أنَّ هؤلاء شياطينُ الإنس، وأولئك شياطينُ الجن، يُوحي بعضهم إلى بعضٍ زُخرفَ القول غُروراً"[(٤)].

المسألة الرابعة: أنواع الشُّبهات:

تتنوع البدع بحسب تلك الشُّبه والفتن، فهناك شُبه وفتن في العقائد وأخرى في الأحكام، وهناك شُبه وفتن عامة وأخرى خاصة[(٥)]، وهناك شُبهات عارضة وشُبهات

(١) إغاثة اللهفان (١/١١٩).
(٢) يُنظر: إغاثة اللهفان (٢/٨٠-٨٢، ١٦٥-١٦٦).
(٣) قال ابن سيده في المخصص (٥/١٦٨): "وقد جرى أبو جاد على لفظ لا يجوز أنْ يكون إلا عربيًّا، تقول: هذا أبو جاد، ورأيت أبا جاد، وعجبت من أبي جاد".
(٤) العواصم والقواصم (٤/٣٤٨) -بتصرف يسير-.
(٥) يُنظر: فتح الباري لابن رجب (٤/٢٠٢).

مستقرة ومقعدة[1]، ولكن بالنظر إلى خفائها أو وضوحها يمكننا تقسيمها إلى نوعين:

الأول: شُبه ظاهرة البطلان لا عُذر لصاحبها، وذلك كشُبه الفرق الباطنية الذين أجمع علماء المسلمين على تكفيرهم، "وأنهم لا يعذرون بالشبهة؛ لأن حقيقة مذاهبهم أنهم لا يعبدون الله، ولا يلتزمون بشرائع الإسلام، بل يؤولونها بما لا يمكن بحال أن يكون له وجه"[2]، وأمثال هؤلاء إما الإعراض عنهم أو عقوبتهم بحسب الحال، وذلك تطهيرًا لهم لعلهم أنْ يتوبوا وصيانة للأمة مِنْ باطلهم، يقول محمد بن عبد الوهاب: "الشُّبهة إذا كانت واضحة البطلان لا عذر لصاحبها، فإن الخوض معه في إبطالها تضييع للزمان، وإتعاب للحيوان، مع أن ذلك لا يردعه عن بدعته، وكان السلف لا يخوضون مع أهل الباطل في رد باطلهم، كما عليه المتأخرون، بل يعاقبونهم إنْ قدروا، وإلا أعرضوا عنهم"[3].

الثاني: شُبه خفية يُعذر صاحبها بالجهل أو التأويل، فهي لها أدلة مشتبهة مِن الوحي أو العقل أو اللغة، كشُبه بقية الفرق مِنْ أمة محمد ﷺ: كالأشاعرة والكلابية والكرامية ونحوهم، ولكن إذا وضِعَت تلك الشُّبه في الميزان وعلى المحك تبين أنها زغل وزيف كلها[4]، وفي بيان الشُّبه الخفية وظاهرة البطلان يقول ابن تيمية: "وجميع البدع: كبدع الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية، لها شُبه في نصوص الأنبياء، بخلاف بدع الجهمية النفاة، فإنه ليس معهم فيها دليل سمعي أصلاً"[5]، والمتأول إذا كان قصده

(١) يُنظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٨٤)، وشرح السنة للبغوي (٥/٤٩١)، ومجموع الفتاوى (٧/٥٦٥-٥٦٦)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/٥٦)، ودرء تعارض العقل والنقل (٩/٤٦)، والرسالة التبوكية (ص/٧٠)، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٠/٤٥١)، وصفوة التفاسير (١/٩١).
(٢) ضوابط التكفير للقرني (ص/٢٦١).
(٣) الدرر السنية (١٣/١٧١) - من تفسير الشيخ محمد بن عبدالوهاب-.
(٤) يُنظر: الصواعق المرسلة (٢/٦٧٨).
(٥) منهاج السنة النبوية (٢/٥٦١).

متابعة الرسول ﷺ لا يُكفر، بل ولا يُفسق إذا اجتهد فأخطأ[١].

المطلب الثاني: تعريف البدع وأنواعها، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: البدع لغة: جمع بدعة، مأخوذة مِنْ بَدَعَ، وهي أصلان: أحدهما ابتداء الشيء وصنعه لا عن مثال، والآخر: الانقطاع والكلال، ويعنينا هنا الأصل الأول، يُقال: بدَع الشيءَ يَبْدَعُه بَدْعاً وابْتَدَعَه بمعنى أَنشأَه وبدأَه، وأَبدعْتُ الشَّيء بمعنى اخْتَرَعْته لا على مِثال، وهو كقولهم: أبدعت الشيء قولاً أو فعلاً إذا ابتدأته لا عن سابق، والله –تعالى– هو ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [البقرة: ١١٧]. أي: خالقها ومبدعها لا عن مثال سابق، قال الله –تعالى–: ﴿ قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف: ٩]. أي: ما كنت أولَ مَنْ أرسل، بل قد أُرسل قبلي رسلٌ كثُر، والبِدْعَةُ: الحَدَثُ في الدين، وبَدَّعَهُ تَبْدِيعًا: نسبه إلى البِدْعَة، ويُقال: ابتدع فلانٌ بدعةً. يعني: ابتدأ طريقة لم يسبقه إليها سابق؛ ومن هذا المعنى أيضًا سُميت البِدْعَةُ بدعةً[٢].

المسألة الثانية: البدعة اصطلاحًا:

أُخذ مِن المعنى اللغوي فسُمي العمل الذي لا دليل عليه في الشرع بدعة وهو إطلاق أخص منه في اللغة[٣]، ولكن وقع الخلاف بين أهل العلم على أقوال كثيرة في معنى البدعة والمبتدع، كثيرٌ منه اختلاف تنوع عبارة، وبعضه خلاف حقيقي، ومن تلك الأقوال:

١) تعريف الشافعي للبدعة بأنها: "بدعتان: بدعة محمودة، وبدعة مذمومة، فما

---

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية (٢٣٩/٥).

(٢) يُنظر: مقاييس اللغة (٢٠٩/١-٢١٠)، ومختار الصحاح (ص/٣٠)، ولسان العرب (٦/٨)، والقاموس المحيط (ص/٧٠٢)، والاعتصام (٤٩/١).

(٣) يُنظر: الاعتصام (٤٩/١).

وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم"[1]، ونقل عنه الذهبي قريبًا منه، حيث يقول الشافعي -فيما نقله عنه الذهبي- عن البدعة أنها: "بدعتان، بدعةٌ: خالفت كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو قول صاحب فهذه ضلالة، وبدعةٌ: لا تخالف ذلك فهذه حسنة"[2].

٢) تعريف إسماعيل بن حماد الجوهري للبدعة بأنها: "الحَدَثُ في الدين بعد الإكْمال"[3].

٣) تعريف ابن قدامة للمبتدع بأنه: "مَنْ أحدث في الدين خلاف ما أتى عن رسول الله ﷺ وخالف أصحابه ﷺ، وترك قول الأئمة والفقهاء في الدين، ورجع إلى قول المتكلمين، ودعا إلى خلاف السنة"[4].

٤) تعريف ابن تيمية للبدعة بأنها: "ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة مِن الاعتقادات والعبادات"[5]، وقال: "البدعة ما لم يشرعه الله مِن الدين، فكل مَنْ دان بشيء لم يشرعه الله فذاك بدعة، وإن كان متأولا فيه"[6]، وعرَّف المبتدع بأنه: "مَنْ ندب إلى شيء يُتقرب به إلى الله، أو أوجبه بقوله أو فعله، مِنْ غير أنْ يشرعه الله، فقد شرع مِن الدين ما لم يأذن به الله"[7].

(١) أخرجه أبونعيم في حلية الأولياء (١١٣/٩).
(٢) التمسك بالسنن والتحذير من البدع (ص/٩٩)، وهذا قد أخرجه أبو نعيم في الحلية (١١٣/٩) عن حرملة بن يحيى عن الشافعي.
(٣) الصحاح (١١٨٤/٣).
(٤) تحريم النظر في كتب الكلام (ص/٥٩).
(٥) مجموع الفتاوى (٣٤٦/١٨).
(٦) الاستقامة (٤٢/١).
(٧) مجموع الفتاوى (١٩٥/٤).

٥) تعريفٌ للبدعة نقله الذهبي عن غير مُعين، ونقد هذا التعريف الذي يُعرف البدعة بأنها: "ما نُهي عنها بعينها، وما لم يرد فيه نهي لا يكون بدعة ولا سنة"[١].

٦) تعريف الشاطبي للبدعة بأنها: "طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشَّرْعِيَّةَ[٢]، يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله –سبحانه–" وهذا التعريف على رأي مَنْ لا يدخل العادات في معنى البدعة بل يخصها بالعبادات، وأما التعريف الآخر له فهو على رأي مَنْ أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة فعرفها بأنها: "طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشَّرْعِيَّةَ، يُقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشَّرْعِيَّة"[٣]، وكلا التعريفين قُيدا بالدين؛ لأن الاختراع مقيد بالدين، وإليه يضيفها صاحبها، فلو كانت طريقة مخترعة في الدنيا على الخصوص لم تسمَّ بدعة: كإحداث الصنائع والمخترعات الحديثة، ومِنْ علامات هذه البدع: أنها تشابه الطريقة الشَّرْعِيَّةَ مِنْ غير أنْ تكون في الحقيقة كذلك، بل هي مضادة لها مِنْ أوجه متعددة مثل: وضع الحدود والتزام الكيفيات والهيئات المعينة: كالناذر للصيام قائمًا لا يقعد والذكر بهيئة الاجتماع على صوت واحد، وإن كانت لا تضاهي الأمور المشروعة لم تكن بدعة؛ لأنها تصير مِنْ باب الأفعال العادية، فصاحب البدعة إنما يخترعها ليضاهي بها السنة، إذ الإنسان لا يقصد الاستتباع بأمر لا يشابه المشروع، فالمبتدع ينتصر لبدعته بأمور تشابه التشريع، ولو بدعوى الاقتداء بفلان

---

(١) التمسك بالسنن والتحذير من البدع (ص/١٠٠).
(٢) أي: تضاهي الطريقة الشَّرْعِيَّةَ.
(٣) الاعتصام (١/٥٠-٥١).

المعروف منصبه في أهل الخير[١].

٧) تعريف ابن رجب للبدعة بأنها: "ما أُحدِثَ مما لا أصل له في الشريعة يدلُّ عليه"[٢].

٨) تعريف الفيروزآبادى للبدعة بأنها: "ما استُحْدِثَ بعد النبيِّ ﷺ مِن الأهْواء والأَعْمال"[٣].

٩) تعريف ابن حجر للبدعة بأنها: "ما أُحدث وليس له أصل في الشرع"[٤].

١٠) تعريف العيني للبدعة بأنها: "إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله"[٥].

١١) تعريف الجرجاني للبدعة بأنها: "الأمر المحدث الذي لم يكن عليه الصحابة والتابعون، ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعي"[٦].

١٢) تعريف السخاوي للبدعة بأنها: "ما أُحدث على غير مثال متقدم، فيشمل المحمود والمذموم،........ ولكنها خُصَّت شرعًا بالمذموم مما هو خلاف المعروف عن النبي ﷺ"[٧]، وعرَّف المبتدع بأنه: "من اعْتقد ذَلِك[٨] لا بمعاندة بل بِنَوْع شُبْهَة"[٩].

١٣) تعريف الدهلوي للبدعة بأنها: "اعتقاد أمر محدث على خلاف ما عُرِفَ في الدين وما جاء عن رسول الله ﷺ وأصحابه بنوع شُبهة وتأويل، لا بطريق

(١) يُنظر: الاعتصام (١/٥٠-٥٤).
(٢) جامع العلوم والحكم (٢/١٢٧).
(٣) القاموس المحيط (ص/٧٠٢).
(٤) فتح الباري (١٣/٢٥٣).
(٥) عمدة القاري (١٠/١١١).
(٦) التعريفات (ص/٤٣).
(٧) فتح المغيث (٢/٦١-٦٢)، والغاية في شرح الهداية (ص/١٢٩).
(٨) أي: الأمر المـُحدث، وهو خلاف المعروف عن النبي ﷺ.
(٩) فتح المغيث (٢/٦٢)، والغاية في شرح الهداية (ص/١٢٩).

جحود وإنكار؛ فإن ذلك كفر"[١].

١٤) تعريف الكشميري للبدعة بأنها: "كلُّ شيءٍ حَدَثَ بعد القرون الثلاثة المشهود لها بالخير لشُبهةٍ لا لعنادٍ، وكانت مُلْتَبِسَةً بالشريعة"[٢].

١٥) تعريف اللجنة الدائمة للإفتاء – برئاسة ابن باز وعضوية ابن قعود وابن غديان– للبدعة بأنها: "كل ما أحدث في الدين مضاهاة لتشريع الله"[٣].

١٦) وعرفها ابن عثيمين بأنها: "ما أحدث في الدين على خلاف ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه مِنْ عقيدة أو عمل"[٤].

وسبب الخلافِ في تعريف البدعة هو الاختلافُ في ضابط البدعة:

فأولاً: العادات، فمِنْ أهل العلم مَنْ يدخل العادات إذا ضاهى بتلك البدع طريقة الشريعة، ومنهم مَنْ لا يدخلها بل يخصها بما كان مِن الدين وغلا في التعبد وبالغ فخرج عن الطريقة المشروعة.

وثانيًا: تحسين البدع، فمِنْ أهل العلم مَنْ يقسمها إلى حسنة وسيئة، ومنهم مَنْ يجعلها كل سيئة مذمومة، فيختلف التعريف بحسب ذلك.

وثالثًا: خلط البدع بالمعاصي المحرمة، فمِنْ أهل العلم مَنْ ذهب بعيدًا فخلط بين المحرم والبدعة، فجعل البدعة مقصورة على ما ورد النهي عنها بعينها وما لم يرد فيه نهي لا يكون بدعة ولا سنة[٥]، فالنبي ﷺ لم يقل: كل ما نهيتكم عنه ضلالة، بل قال

(١) مقدمة في أصول الحديث (ص/٦٦-٦٧).
(٢) فيض الباري (٣/٤٤٦).
(٣) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء -المجموعة الأولى- (٢/٤٦٤).
(٤) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٥/٢٤).
(٥) نقل هذا القول الذهبي في رسالته "التمسك بالسنن والتحذير من البدع" (ص/١٠٠)، ونقد هذا القول -كما تقدم-.

ﷺ: ((**فإن كُلَّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وَكُلَّ بدعة ضلالةٌ**))(١).

وبعد هذا العرض للخلاف فإنَّ التعريف الاصطلاحي للبدعة الذي أميل إليه في هذا البحث هو: "ما أُحدِثَ في الدين على خلاف ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ﷺ مِنْ عقيدة أو قول أو عمل، سواء كان الإحداث في الأصل أو الصفة أو العدد أو الزمان أو المكان"، فلو اعتقد نفي صفة ثابتة لله أو إثبات صفة لم تثبت لله -تعالى- كان اعتقاده هذا بدعة، ولو اعتقد مكانًا للإحرام لم يشرعه الله ورسوله كان اعتقاده هذا بدعة، فإن أحرم منه كان عمله هذا بدعة، وهكذا في بقية الاعتقادات والأقوال والأعمال.

المسألة الثالثة: أنواع البدع:

يُمكن أنْ تُقسم البدع تقسيمات عديدة، لكل تقسيم اعتباره، فباعتبار محلها مِن العبد فهي تنقسم إلى: بدع اعتقادية، وبدع قولية، وبدع عملية، وبدع مركبة منها، وبالنظر إلى ذات البدع فيمكن أنْ تُقسم إلى: بدع في أصل العبادة، وبدع في صفتها، وبدع في عددها، وبدع في زمانها، وبدع في مكانها(٢)، كما يمكن أنْ تُقسم البدع بهذا الاعتبار أيضًا إلى تقسيم آخر، وهو: بدع حقيقية، وبدع إضافية:

فالبدع الحقيقية هي: أنْ يُحدث شيء لا أصل له ويُنسب إلى الدين، مثل: المولد والتبرك بالآثار، فهذه البدع الحقيقية لم يدل عليها دليل شرعي؛ لا مِنْ كتاب، ولا سنة، ولا إجماع؛ ولذلك سميت بدعة؛ لأنها شيء مخترع على غير مثال سابق، وأدلة صاحب هذه البدعة شُبه في حقيقتها، إنْ كان لهذه البدع دليل.

والبدع الإضافية هي: أنْ يُحدث للعبادة المشروعة وقتاً أو صفة ونحوها لم

---

(١) أخرجه أبوداود، كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، (٤/٢٠٠) برقم (٤٦٠٧) والترمذي، أبواب العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٥/٤٤)، برقم (٢٦٧٦) وابن ماجه، أبواب السنة، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (١/١٥) برقم (٤٢) من حديث الْعِرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ ﷺ.

(٢) يُنظر: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد (ص/٣٢٢).

يشرعها الله ورسوله: كالذكر الجماعي، فأصل العبادة مشروع، ولكن تقييدها بوقت أو صفة أو عدد أو زمان أو مكان هو البدعة، فبالنظر إلى إحدى الجهتين سنة؛ لأنها مستندة إلى دليل، وبالنسبة إلى الجهة الأخرى بدعة؛ لأنها مستندة إلى شُبهة لا إلى دليل، أو غير مستندة إلى شيء أصلاً، وهذا هو الذي يُعتبر بدعة إضافية[1].

* * *

(١) يُنظر: الاعتصام (١/٣٦٧)، وإعانة المستفيد (١/٢٨١-٢٨٢).

المبحث الأول
المقارنة بين الشُّبهة والبدعة، وبين أصحابهما

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أوجه الاتفاق بين الشُّبهة والبدعة، وبين أصحابهما أيضًا

لم أجد أحدًا مِنْ أهل العلم نصَّ على أوجه الاتفاق بين الشُّبهة والبدعة، فاجتهدتُ في بيان ذلك بناء على المقدمات السابقة، وهي كما يلي:

١- أنهما مِنْ خطوات الشيطان في إضلال بني آدم.

٢- أنهما بداية في طريق الزندقة والضلال إنْ استسلم المرء لهما وانفتحت عليه أبوابهما.

٣- أنهما تصيبان ضعيف العلم والدين أكثر مِنْ غيرهما.

٤- أنهما يشتركان في خطورتهما على القلب في إفساده ومرضه.

٥- أنهما مِن الفتن التي تصيب المرء في دينه، فيحتاجان إلى مدافعتهما بالعلم والإيمان.

٦- أنهما يزيدان ويتطوران مع ضعف القلب، والبُعد عن نور النبوة مكانًا وزمانًا، فكل شُبهة وبدعة تجر أختها، قال الأوزاعي: "ولو كان القدر مِنْ عرى الإسلام لضعف واضمحل ورق، ولكنه بدعة، وهو يطول وينمو أو يزيد"[(١)].

٧- أنهما يتفقان في كونهما على نوعين: نوع يُعذر صاحبه؛ لخفائه عليه ما دام صاحبه قد اجتهد في البحث عن الحق، فيُعذر بجهله الحق، ونوع لا يُعذر صاحبه؛ لظهوره: كالشُّبه والبدع الباطنية.

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٢/٣٥).

٨- أنهما يتفقان في الأسباب المؤدية إلى الوقوع فيهما.

٩- أنهما يشتركان في بعض المفاسد والآثار المترتبة عليهما.

١٠- أن تحذير السلف كان منهما جميعًا، باعتبار أنَّ الأولى تؤدي إلى الثانية، إن وجدت قلبًا خاليًا مِن الإيمان أو ضعيفًا أو مخلطًا، فالذين وقعوا في البدع "إنما ابتدعوا مِنْ فتنة الشُّبهات التي اشتبه عليهم فيها الحق بالباطل، والهدى بالضلال"[(١)].

١١- أن كلاًّ من المبتدع وصاحب الشبهة العارضة وقعا في محدث في الدين.

١٢- أن كلاًّ منهما ينتسب إلى قبلة المسلمين.

١٣- أن كلاًّ منهما يتقرب إلى الله بتلك المخالفة مِنْ اعتقاد أو قول أو عمل.

١٤- أن كلاًّ منهما يستدل على مخالفته بالشبه.

١٥- أن كلاًّ منهما وقع فيما وقع فيه بسبب من أسباب الانحراف عن العقيدة الصحيحة.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين الشُّبهة والبدعة، وبين أصحابهما أيضًا

الفرق بين الشُّبهة والبدعة، وكذلك بين أصحابهما، فروق عديدة متنوعة، منها الواضح الجلي ومنها الخفي الدقيق، ولم ينصّ أهل العلم على التفريق بينهما -بحسب اطلاعي-[(٢)] وربما كان ذلك لوضوح التمييز بينهما، وإن كان التفريق بينهما يتضح مِنْ كلام أهل العلم فيهما وفي أصحابهما في مواضع متفرقة مِنْ مصنفاتهم، وقد ملتُ

---

(١) إغاثة اللهفان (١٦٥/٢).

(٢) إلا ما كان من أخي مروان كنفاني، فقد تكلم في الفرق بينهما في مقدمة رسالته الماجستير "منهج التابعين في التعامل مع الشُّبهات" (ص/٢٩)، فقال: "والشبهة طريق موصل للوقوع في البدعة، وأصحاب البدع يثيرون الشبهات لإفساد التصور لدى الناس وإلباس الحق عليهم بالباطل لتصديق ما يدعون إليه من بدع وضلال، والشبهة قد ترد على سليم العقيدة، ولا يلزم أن يكون صاحب الشبهة مبتدعا، وقد تزول الشبهة بعد إزالة اللبس فيها، أما المبتدع وصاحب البدعة فلا يترك بدعته إلا قليلا".

إلى التفصيل في التفريق بينهما وبين أصحابهما[1] لهذه العلة، فأوجه الاختلاف بين الشُّبهة والبدعة، وبين أصحابهما أيضًا، كما يلي:

١- البدعة تستقر في القلب وتنقلب إلى اعتقاد أو قول أو عمل -كما تقدم في تعريف البدعة-، فيُحدِثُ صاحبها في الدين ما ليس منه، بناء على فساد متراكم مِن الشُّبه الباطلة، فليست كالشُّبهة التي هي فساد في التصور، فيختلط عليه الحق بالباطل إلى أن ينكشف له بالدليل، كما تقدم بيانه في تعريف ابن القيم للشُّبهة، بأنها وارد يرد على القلب.

٢- البدعة هي نتيجة للشُّبه الواردة على القلب، "فأيما قلب صغا إليها وركن إليها، تشرَّبها وامتلأ بها، فينضح لِسَانه وجوارحه بموجبها، فإن أُشرِبَ شُبُهَاتِ الباطِل تفجَّرَتْ على لِسَانه الشكوك والشُّبهات"[2]، وأما الشُّبهة فهي طريق مؤدٍّ إلى الوقوع في البدعة التي هي مجمع الشُّبهات.

٣- البدعة تحتاج إلى أدلة، هي في حقيقتها شُبه؛ لأنه "يبعُد في مجاري العادات أن يبتدع أحد بدعة مِنْ غير شُبهة دليل ينقدح له"[3]، فما "من بدعة إلا ولأهلها شُبه مِن العمومات والمحتملات والاستخراجات"[4]، وهذا عام في جميع البدع سواء كانت أصلية حقيقية أو إضافية، فإنه يُستدل لها بأدلة هي شُبهٌ في حقيقتها لا أدلة[5]، وهذا مما يحتاجه المبتدع في إثبات بدعته؛ لأن المبتدعَ لا

(١) يُلاحظ هنا أن المبتدع صاحب شبهة بل شبهات ولكنها مستقرة -كما تقدم-، وأصبحت اعتقادًا لديه ينصره ويدافع عنه، ويوالي ويعادي عليه، بخلاف صاحب الشبهة العارضة الذي في الغالب هو من أهل السنة ولكن وردت عليه الشبهة، فبحث عن الحق الذي يزيلها من قلبه.

(٢) مفتاح دار السعادة (١/١٤٠).

(٣) الاعتصام (٢/٦٣٦).

(٤) إيثار الحق (ص/٢٩٣).

(٥) الاعتصام (١/٣٦٨)، ويُنظر في التفريق بين الشبهة والبدعة وأن الشبهة في مقابل الدليل والحجة: تفسير الثعلبي (١/٧٤)، ومجموع الفتاوى (١٢/٥٠١)، ومنهاج السنة النبوية (٢/٥٦١)، وتبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري (ص/٥٠، ٣٤٤، ٣٥٨)، والعواصم والقواصم (٣/٤١٦)، ومفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (ص/٧٠)، وفتح القدير (٤/٦٣٢)، وفيض الباري (٣/٤٤٦).

يدّعي أنه متبعٌ لشهوته وهواه، بل إن الشيطان يغرُّه فيتعلق بشُبهة دليل؛ كي تكون بدعته مرضية عند الناس، فينسبُها المبتدع إلى الشارع، ويدّعي أن ما ذكره هو مقصود الشارع، فيجعل هواه مقصودًا بدليل شرعي في زعمه، فيتبعون كل شُبهة توافق أغراضهم، ومَنْ كان هذا حاله فكيف يمكنه الخروج عن ذلك؟! أما صاحب الشُّبهة فليس كذلك في الغالب، بل هو متحيّر في تلك الشُّبهة، يستجيب لداعي الدليل عند وصوله إليه(١).

٤- كثيرٌ مِن البدع سببها الهوى والشهوة، فهي تنشأ بسبب تقديم الهوى على الشَّرع؛ فالمعاصي مِن البدع وغيرها إنما تنشأ مِنْ تقديم هوى النفوس على محبة الله ورسوله، والمبتدع جعل الهوى أول مطالبه، فهو المتبع الأول، وهو المقصود السابق في حقه، ودليل الشرع كالتبع في حقه، فيتأول كل دليل خالف هواه، ويتبع كل شبهة وافقت أغراضه، فهو في تيه مِنْ حيث يظن أنه على الطريق المستقيم، أما صاحب الشُّبهة العارضة فلا يكون سبب شُبهته الهوى والشهوة وإنما اشتباه الحق عليه بالباطل بسبب سوء فهمه للدليل أو عدم بلوغه له، فهو قد جعل الهداية إلى الحق أول مطالبه، وأخَّر هواه -إن كان- فجعله بالتبع، ومثله يُرجى له أن يُوفق إلى الأدلة ويكون معظم الكتاب واضحًا له في الطلب الذي بحث عنه، فيجد الجادة، وما شذ له عن ذلك؛ فإما أن يرده إليه، وإما أن يكله إلى عالمه(٢).

٥- البدعة فيها معاندة للشرع ومشاقة له؛ فالشارع قد عيَّن لمطالبِ العبدِ طُرقًا خاصةً على وجوهٍ خاصة، وقَصَرَ الخلق عليها، ولكن المبتدع رادٌّ لهذا كُلِّه

(١) يُنظر: الاعتصام (١/١٦٤-١٦٥)، ومعرفة علوم الحديث (ص/١٦).

(٢) يُنظر: جامع العلوم والحكم (٢/٣٩٧)، والاعتصام (١/١٧٨) و(١/١٨٩)، ومجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٩/٣٧٩).

مُعانِدٌ للشارع، فإنه يزعمُ أن ثَمَّ طُرقًا أخر، ليس ما حَصَرَهُ الشارع بمحصُور، ولا ما عيَّنه بُمتعين، كأن الشارعَ يعلمُ ونحن أيضًا نعلم، و"لو كان التشريع مِنْ مدركات الخلق لم تنزل الشرائع"[1]، فقد يفهم المبتدع مِن استدراكه الطُّرقَ على الشارع أنه عَلِمَ ما لم يعلمه الشارعُ، وهذا إن كان مقصودًا للمبتدع؛ فهو كفر بالشريعة والشارع، وإن كان غير مقصود؛ فهو ضلال مبين[2]، أما الشُّبهة فلا يستمسك بها أصحابها معاندة، ولكنهم يعتقدون أو يفعلون أمورًا "تخالف ما جاء به الرسول، وهم لا يعرفون أنها تخالف فإذا عرفوا رجعوا"[3].

٦- البدعة فيها مضاهاة للشرع[4]؛ إذ هي تضاف إلى الدين، وما يُضاف إلى الدين فهو تشريع لا بد له مِنْ دليل مِن الوحي، أما الشُّبهة فيقع فيها التردد هل هي مِن الدين أو ليست مِن الدين؟ وهل هي حق أو باطل؟[5]

(١) الاعتصام (٦٦/١).
(٢) الاعتصام (٦٥/١-٦٦).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٣٧/٧).
(٤) وفَرْقٌ بين المضاهاة والمعاندة، فالمضاهاة هي: المشاكلة والمشابهة، وقيل: هي بمعنى المعارضة، وأما المعاندة فهي: المفارقة والمجانبة والمعارضة بالخلاف لا بالوفاق، وهذا هو المعروف والغالب، وقد يكون العناد معارضة لغير الخلاف.
وعند النظر إلى صنيع الشاطبي -حين ذكر الأدلة مِن النظر على ذم البدع- يظهر من عرضه للأدلة التفريق بين المضاهاة والمعاندة، فقد جعل كلاً منهما مستقلاً بدليل نظري خاص به، فالمعاند يُعاند فيردُّ ما حصره الشارع من طرق القُربة، ويقول: ليست بمحصورة ولا متعينة، وأما المضاهي فليس شرطًا أن يردَّ، ولكنَّه يُصيِّر نفسه نظيرًا للشارع، يُشرع معه.
[يُنظر: مقاييس اللغة (٣٧٤/٣) و(١٥٣/٤)، ومختار الصحاح (ص/١٨٦، ٢١٩)، ولسان العرب (٣٠٨/٣) و(٤٨٧/١٤)، والقاموس المحيط (ص/٣٠٢، ١٣٠٦)، والاعتصام (٦٥/١-٦٦)].
(٥) يُنظر: مفتاح دار السعادة (١٤٠/١)، ومدارج السالكين (٢٩٩/٣)، وإغاثة اللهفان (١٦٥/٢)، والاختيارين للأخفش الأصغر (ص/٧٣٠)، والاعتصام (٦٦/١) و(٥٩٣/٢)، ومجموع فتاوى اللجنة الدائمة -المجموعة الأولى- (٤٦٣/٢-٤٦٤).

٧- البدعة في حقيقتها مخالفة اعتقاد كمال الشريعة، والاستدراك عليها، وهذا مِن اللوازم الفاسدة في البدع، فإن الشريعة جاءت كاملة لا تحتمل الزيادة ولا النقصان، قال -تعالى-: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وقال ﷺ: (**قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**)[١]، وقال مالك بن أنس: "مَنْ أحدث في هذه الأمة اليوم شيئًا لم يكن عليه سلفها فقد زعم أن رسول الله ﷺ خان الرسالة لأن الله -تعالى- يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]"[٢]، وهذا مِنْ باب إلزام المخالف، ومثل ذلك قول سفيان بن عيينة: سألتُ مالك بن أنس عن رجلٍ أحرم مِن المدينة أو مِنْ وراء الميقات؟ فقال مالك: "هذا رجلٌ مخالفٌ لله -تعالى- ولرسوله ﷺ أخشى عليه الفتنة في الدنيا والعذاب الأليم في الآخرة أما سمعت قوله -تعالى-: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣]، ثم ذكر حديث المواقيت[٣]، "وهذه الفتنة التي ذكرها مالك -رحمه الله- تفسير الآية هي شأن أهل البدع وقاعدتهم التي يؤسسون عليها بنياهم، فإنهم يرون أن ما ذكره الله في كتابه وما سنه نبيه ﷺ دون ما اهتدوا إليه

---

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب: الإيمان وفضائل الصحابة، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (١٦/١)، برقم (٤٣) من حديث العِرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام (٥٨/٦)، وذكره الشاطبي في الاعتصام (٦٤/١-٦٥، ٤٩٤) و(٥٤٧/٢، ٥٤٩).

(٣) أخرجه ابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام (٣٥/٨)، وأخرجه بنحوه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٦١/١-٢٦٢) برقم (٩٨)، وأخرجه - بدون ذكر الميقات وإنما التحذير عن مخالفة أمره - اللالكائي في شرحه (١٦٣/١) برقم (٢٩٤)، وأبونعيم في حلية الأولياء (٣٢٦/٦)، وذكره الشاطبي في الاعتصام (١٧٤/١) و(٥٤٧/٢، ٥٤٩).

بعقولهم"[١]، فالمبتدع يقول بلسان حاله أو مقاله: إن الشريعة لم تتم، وأنه بقي منها أشياء يجب أو يستحب استدراكها، فهي لم تكمل بعدُ حتى يوضعَ فيها؛ فإنه لو كان معتقدًا لكمالها وتمامها مِنْ كل وجه لم يبتدع ولم يستدرك عليها، وذلك بخلاف الشُّبهة التي تنقضي بانقضاء سببها، فلا يكون فيها ما في البدعة مِنْ هذا الاستدراك ولزوم العمل بها[٢].

٨- البدعة سبب في القضاء على السنن[٣]؛ "ولهذا عظَّمت الشريعةُ النكير على مَنْ أحدث البدعَ"[٤]، فإنه "ينقص بسببها عناية الناس بالفرائض والسنن، ورغبتهم فيها"[٥]، فسنن الشرع كالكساء الذي غطى مظاهر الحياة كلها، فإن تشدَّد العبد أو فرَّط ببدعة ارتفع مِنْ هذا الكساء بقدر تلك البدعة، فإنه ما ظهرت بدعة إلا ونقص مِن السنة مثلها، "فالقلوب إذا اشتغلت بالبدع أعرضت عن السنن"[٦]، "إذ القلب لا يتسع للعوض والمعوض منه"[٧]، وأما الشُّبهة العارضة فيُتراجع عنها ولا تُقر بعد بلوغ الدليل، فلا تحِلُّ محلَّ السنن، بل صاحب الشُّبهة العارضة متردد في فعل ما خالف السنة ظانًّا أنها السنة، فيبحث عن الدليل الذي يزيل عنه هذه الشُّبهة.

٩- المبتدع صاحب شُبه إما عقلية أو نقلية -ضعيفة أو مؤولة-: "كالخوارج

---

(١) الاعتصام (١٧٤/١).
(٢) يُنظر: الاعتصام (٦٣/١-٦٤) و(٥٤٦/٢-٥٤٧).
(٣) الاعتصام (١٦٠/١).
(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (٥٤٤/١).
(٥) السابق (١١٩/٢) -بتصرف يسير-.
(٦) السابق (٢٦٩/٢) -بتصرف يسير-.
(٧) السابق (٥٤٤/١).

والشيعة والمرجئة والقدرية لهم شُبه في نصوص الأنبياء"[١]، وأما صاحب الشُّبهة فليس شرطًا أن يكون مبتدعًا، فبين المبتدع وصاحب الشُّبهة العارضة علاقة عموم وخصوص مطلق، فالمبتدع أخص مِنْ صاحب الشُّبه؛ لأن كلَّ مبتدع صاحب شُبه، وليس كل صاحب شُبهة مبتدع، بل قد يكون صاحب سُنَّة، تعتريه الشُّبهة فما إن يأتيه "العلم والإيمان الذي أنزله الله حياة للقلوب فيُثير ما فيها مِنْ غثاء الشهوات وزبد الشُّبهات الباطلة فيطفو في أعلاها، ويستقر العلم والإيمان والهدى في جذر القلب، فلا يزال ذلك الغثاء والزبد يذهب جفاء ويزول شيئاً فشيئاً، حتى يزول كله، ويبقى العلم النافع والإيمان الخالص في جذر القلب"[٢]، "فيستقر في القلب ما ينفع صاحبه"[٣].

١٠- المبتدع يُعظم مستنده مِنْ عقل أو كشف أو ذوق أو شيخ الطريقة، ويُقَدِّمُ ذلك على الدليل مِن الوحي، بخلاف صاحب الشُّبهة العارضة الذي لا يُقدم على الدليل الصحيح الصريح شيئًا مِنْ ذلك؛ بل تكون تلك الشُّبهة العارضة موضع قلق في قلبه، فهو في بحث عن الدليل، يسأل أهل العلم علهم يغيثونه به، ثم يتراجع عن تلك الشُّبه إلى المعتقد الراسخ الثابت في قلوب شيوخه الذين أنقذوه بالدليل، وذلك كموقف يزيد الفقير الذي يبحث عن الحق فيجد بُغيته عند جابر بن عبدالله ﷺ ويتراجع عن الشُّبه العارضة التي عرضت عليه، فعن يزيد الفقير قال: "كنتُ قد شَغَفَنِي رأيٌ مِنْ رأي الخوارج، فخرجنا في عِصَابَةٍ ذوي عددٍ نُريد أنْ نحج، ثم نخرج على الناس، فمررنا على المدينة، فإذا جابر بن عبدالله يُحَدِّثُ القومَ -جالسٌ إلى ساريةٍ- عن رسول الله ﷺ، فإذا

(١) منهاج السنة النبوية (٥٦١/٢) -بتصرف يسير-.
(٢) الوابل الصيب (ص/٥٧) -بتصرف-.
(٣) مفتاح دار السعادة (٦١/١).

هو قد ذَكَرَ الْجَهَنَّمِيِّينَ، فقلتُ له: يا صَاحِبَ رسول الله، ما هذا الذي تُحَدِّثُونَ؟ والله يقول: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، و﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠]، فما هذا الذي تقولون؟ قال: فقال: (أتقرأُ القرآن؟) قلتُ: نعم، قال: (فهل سمعتَ بِمَقَامِ محمد ﷺ - يعني: الذي يَبْعَثُهُ اللهُ فيه -؟) قلتُ: نعم، قال: (فإنه مَقَامُ محمد ﷺ الْمَحْمُودُ الذي يُخْرِجُ اللهُ به مَنْ يُخْرِجُ)، ثُمَّ نَعَتَ وَضْعَ الصِّرَاطِ، وَمَرَّ النَّاسِ عليه، -وأَخَافُ أَنْ لا أكونَ أَحْفَظُ ذاك- غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ زَعَمَ أَنَّ قومًا يَخْرُجُونَ من النار بعد أنْ يكونوا فيها -يعني- فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ عِيدَانُ السَّمَاسِمِ، قال ﷺ: (فَيَدْخُلُونَ نَهَرًا منْ أنهار الجنة، فَيَغْتَسِلُونَ فيه، فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمُ الْقَرَاطِيسُ)، فرجعنا قلنا: وَيْحَكُمْ أَتُرَوْنَ الشيخ يَكْذِبُ على رسول الله ﷺ؟ فَرَجَعْنَا فلا والله ما خَرَجَ مِنَّا غَيْرُ رَجُلٍ واحد"[(١)].

١١- المبتدع يعتقد ثم يستدل، فهو يبحث عن الأدلة التي تنصر مذهبه لا الحق، فتراه يكتبها وينشرها، كما قال وكيع: "إن أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم"[(٢)]، فالمبتدع حريص على أن "يستشهد على بدعته بدليل شرعي، ويُنْزله على ما وافق عقله وشهوته"[(٣)]، وفي استدلاله يلوي أعناق النصوص لتوافق ما اعتقد، فعقولهم أو ذوقهم ونحوها هي أدلتهم، فقد "جعلوها دعاة إلى الله، ووضعوها موضع الرسل فيما بينهم، ولو قال قائل: لا إله إلا الله، عقلي رسول الله، لم يكن مستنكرًا عند

(١) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منـــزلة فيها (١٧٩/١)، برقم (١٩١).
(٢) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (١٨٨/٢) برقم (٣٣٨).
(٣) الاعتصام (١٧٧/١) -بتصرف يسير-.

المتكلمين مِنْ جهة المعنى"[١]، فهم "اعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه على طريقة أهل البدع"[٢]، فتراهم يبحثون عن الشُّبه الموافقة لمعتقدهم ويتحرونها، بخلاف صاحب الشُّبه العارضة، فالغالب أن الشُّبهة تأتيه بسبب ضعف علمه أو دينه، أو خلطته لأهل البدع والضلال ونحو ذلك، فهو لا يبحث عن أدلة تؤيد شُبهته، بل يبحث عن أدلة تعالج شُبهته[٣].

١٢- المبتدع لا ينقاد للدليل الشرعي، "فالمبتدع مِنْ هذه الأمة؛ إنما ضلَّ في أدلتها، حيث أخذها مأخذ الهوى والشهوة لا مأخذ الانقياد تحت أحكام الله، وهذا هو الفرق بين المبتدع وغيره"[٤]، أما صاحب الشُّبهة فهو منقاد للدليل عند بلوغه إياه بلا شُبهة تُعرِضُه عنه، فلا يصح أن يسمى مَنْ هذه حاله مبتدعًا ولا ضالاً، وإن خفي عليه الحق والسنة، أما أنه غير مبتدع؛ فلأنه اتبع الأدلة، ملقيًا إليها حكمة الانقياد، باسطًا يد الافتقار، مؤخرًا هواه، ومقدمًا لأمر الله على كل أمر، وأما كونه غير ضال؛ فلأنه على الجادة سلك، وإليها لجأ، فإن خرج عنها يومًا فأخطأ، فهو ما زال للحق والسنة طالب، وعن طرق الضلال والزيغ هارب[٥].

١٣- المبتدع -في الغالب- يغلو عما سبق ذكره، فيردُّ الدليل الذي يخالف بدعته، أو يتأوله ويحرفه ليوافق بدعته، فهذا منهجه إما تكذيبه أو رده بحجة الآحاد أو غيرها، فإن لم يمكن رده فإنه يتأوله أو يُفوضه على أقل تقدير،

(١) الحجة في بيان المحجة (٣٤٤/١) -بتصرف يسير-.
(٢) مجموع الفتاوى (١١٨/٧) -بتصرف-.
(٣) يُنظر: مجموع الفتاوى (١١٩/٧) و(٣٥٥/١٧)، وزاد المعاد (٢٤٦/٥) وشرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين (٤٠٠/١).
(٤) الاعتصام (١٧٧/١).
(٥) يُنظر: الاعتصام (١٧٨/١-١٧٩).

وذلكم ردٌّ له في الحقيقة[1]، أما صاحب الشُّبهة العارضة فلا يرد الدليل، بل يبحث عن الدليل الذي يزيل عنه تلك الشُّبهة.

١٤- المبتدع ربما أبغض الدليل الذي يخالف بدعته وأحبَّ الشُّبهة التي توافق بدعته، قال الأوزاعي: "ليس مِنْ صاحب بدعة تحدثه عن رسول الله ﷺ بخلاف بدعته إلا أبغض الحديث"[2]، وقال أبو نصر بن سلام الفقيه: "ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم مِنْ سماع الحديث وروايته بإسناده"[3]؛ لبعده عنه ولمخالفته لبدعته، فتجده "يبغض الحق النافع، أو يحب الباطل الضار، أو يجتمعان له، وهو الغالب"[4]، وهكذا كان حال الجهم بن صفوان كما يذكر أبو نعيم البلخي شجاع بن أبي نصر يقول: سمعت رجلاً، مِنْ أصحاب جهم: كان يقول بقوله، وكان خاصًّا به، ثم تركه، وجعل يهتف بكفره، قال: "رأيت جهمًا يوما افتتح سورة طه فلما أتى على هذه الآية ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، قال: "لو وجدتُ السبيلَ إلى حكها لحككتها"، قال: ثم قرأ حتى أتى على آية أخرى فقال: "ما كان أظرف محمدًا ﷺ حين قالها"، قال: ثم افتتح سورة القصص فلما أتى على ذكر موسى -صلوات الله عليه- جمع يديه ورجليه ثم دفع المصحف، ثم قال: "أيُّ شيءٍ

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى (٥/٥٥٢) وإعلام الموقعين (١/٥٤)، والاعتصام (١/١٨٩).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرحه (٣/٤٧٧) برقم (٧٣٢)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص/٧٣)، وقوام السنة في الحجة في بيان المحجة (١/٢٠٧) برقم (٧٤)، وابن الطيوري في الطيوريات (٤/١٣٧٨) برقم (١٣٤٤).

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص/٧٣-٧٤).

(٤) إغاثة اللهفان (١/١٧).

هذا ذَكَرَهُ هاهنا فلم يُتِمَّ ذِكْرَهُ، وَذَكَرَهُ فَلَمْ يُتِمَّ ذِكْرَهُ"[١]، وهذا الصنيع مِنْ تذمره مِنْ قصة موسى عليه السلام وتوزعها بين سور القرآن وبسطها في موضع دون موضع[٢]، ودفعه المصحف بهذه الهيئة، كل هذا فيه دلالة على بغض الدليل وما جاء به فضلاً عن ردِّه له، وهذا بخلاف صاحب الشُّبهة العارضة الذي يفرح بالدليل الذي يهديه إلى الحق ويحبه وينتصر له[٣].

١٥- المبتدع يتخذ مِنْ زلات العلماء حجة لبدعته على الشرع، فالعالم يُعذر باجتهاده وبحثه عن الحق، "إذا كان مجتهدًا الاجتهاد الذي يُعفى فيه عن المخطئ، ويُثاب أيضًا على اجتهاده، لكن لا يجوز اتباعه في ذلك، كما لا يجوز اتباع سائر مَنْ قال أو عمل قولاً أو عملاً قد عُلِمَ الصوابُ في خلافه، وإن كان القائل أو الفاعل مأجورًا أو معذورًا"[٤]، فلا ينبغي الاعتماد على عمل أحد البتة، حتى يُتثبت فيه ويُسأل عن حكمه، إذ لعل الْمُعْتَمِدَ على عمله يَعْمَلُ على خلاف السُّنَّة، ولذلك قيل: لا تنظر إلى عمل العالم، ولكن سَلْهُ يَصْدُقْكَ، فيرى الإنسان رجلاً يحسن اعتقاده فيه فيقتدي به على الإطلاق ويعتمد عليه في التعبد سواء أكان العمل مشروعًا أم لا، ويجعله حجة في دين الله، فهذا هو الضلال بعينه، وهذا هو الذي مال بأكثر المتأخرين مِنْ عوام المبتدعة إلى الوقوع في البدع[٥]، أما صاحب الشُّبهة فزلات العلماء قد تؤثر فيه وتُلبس عليه، ولكنه لا يجعلها حجة على الشرع، وإنما يظن أن ذلك هو

---

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص/٣٨)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١٦٧/١) برقم (١٩٠)، وابن بطة في الإبانة (٩٢/٦) برقم (٣٢٢).
(٢) يُنظر: فتح القدير للشوكاني (١٨٣/٤)، وتفسير السعدي (ص/٦١١).
(٣) يُنظر: شرف أصحاب الحديث (ص/٧٣)، وفتح الله الحميد المجيد (ص/٥٦).
(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (٨٤/٢).
(٥) يُنظر: الاعتصام (٦٩٠/٢).

الحق، وما إن يقف على خطأ العالم حتى يتراجع عن تلك الشُّبهة التي كان متردداً في قبولها.

١٦- المبتدع يكذب، وخصوصًا الرافضة مِن المبتدعة، فقد عُرِف الكذب فيهم، "وهم أجرأ طوائف أهل البدع على الكذب على رسول الله ﷺ، والوقاحة المفرطة في الكذب"[(١)]، "ثم بعد هؤلاء ظهر الكذب في طوائف"[(٢)]؛ لأن بعض المبتدعة ينصر بدعته بكل ما يستطيعه، ولو كان بالكذب على النبي ﷺ، ووضع الحديث وقلب الأسانيد، "فيكذب أحاديثَ في ذلك ليقبل الناس ما يعتقدُه، كما وقع مثلُ هذا لطوائف مِنْ أهل البدع والكلام، وبعض المتفقهة والمتزهدة"[(٣)]، بل ويكذب حتى على مخالفيه[(٤)]، فمقصوده الأول هو بدعته لا الحق؛ ولذا اختلفوا في قبول رواية المبتدع، فمنهم مَنْ ردَّ روايته مطلقًا، ومنهم مَنْ قبل روايته إذا لم يكن مِمَّنْ يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، ومنهم مَنْ قبل روايته إذا لم يكن داعية لمذهبه وهذا أعدلها وأولاها وحكي الإجماع عليه مِنْ بعض أهل العلم[(٥)]، أما صاحب الشُّبهة فلا يكذب مِنْ أجل نصرة الشُّبهة التي لا تزال شُبهة عنده وموضع تردد، وإن كان يعتريه ما يعتري بقية الناس مِن الصدق والكذب والثقة والضعف وغير ذلك.

١٧- المبتدع محب لبدعته فرح بها، فقد ترعرع عليها ونمت البدع في قلبه، أما

(١) منهاج السنة النبوية (٣٠٤/٨) -بتصرف يسير-.
(٢) مجموع الفتاوى (٢٤٩/١) -بتصرف يسير-.
(٣) درء تعارض العقل والنقل (٩٢/٧).
(٤) يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٦/٢)
(٥) يُنظر: معرفة علوم الحديث (ص/٦)، ومقدمة ابن الصلاح (ص/١١٤-١١٥)، وتدريب الراوي (٣٨٤/١)، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٥/١)، والسنة قبل التدوين (٢٣٧/١)، وتدوين السنة النبوية نشأته وتطوره (ص/٨٣، ٨٧)، وتدوين السنة ومنـــزلتها (ص/٥٠).

صاحب الشُّبهة فليس شرطًا أن يفرح بالشُّبهة كما هو حال المبتدع، بل يتعاظم ما يجده في قلبه، فضلاً عن اعتقاده، ويدل لما تقدم أن ناسًا مِنْ أصحاب النبي ﷺ جاءوا إليه، فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال: (**وقد وجدتموه؟**) قالوا: نعم، قال: (**ذاك صريح الإيمان**)[(١)]، أما إن أنس بالشُّبهة وتكاثرت في قلبه فهو على طريق أهل البدع يسير، الذين أصبحت عندهم تلك الخواطر - التي أوجبتها الشُّبهة- مستقرة، فتحدثوا بها وقرروها، ولهذا فإنها لا تدفع إلا بالبحث والاستدلال والنظر في الأدلة لإبطالها[(٢)].

١٨- المبتدع يتقرب إلى الله ببدعته - غالبًا-، فيظن أن بدعته تقربه إلى الله وتوصله إلى الجنة، وبهذا زلّ كثير مِن المبتدعة وافتروا على الله الكذب، وتاهوا عن المشروع، وأقبلوا على الممنوع، واتخذوا قُربة ما ليس بقُربة، بل مخالفة للنبي ﷺ ومجانبة لهديه، أما صاحب الشُّبهة فمتخوف مِنْ شُبهته هل هي قُربة أو معصية؟[(٣)].

١٩- المبتدع -في الغالب- لا يتوب عن بدعته، ولا يرجع عنها، فصاحبها يعتقد بدعته دينًا فلا يتوب منها؛ لأن اعتقاده الفاسد يدعوه إلى ألا ينظر نظرًا تامًّا إلى دليل خلافه، فلا يعرف الحق، ولا يتوب عن بدعته، فالتوبة تحتاج إلى ما يقابل ذلك مِن المعرفة والعلم والأدلة، وهو معرض عن ذلك خشية أنْ تؤثر فيه تلك الأدلة فيترك ما نشأ عليه مِن البدع التي ظنها قُربات توصل إلى الله،

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها، (١/١١٩)، برقم (١٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) يُنظر: شرح النووي على مسلم (٢/١٥٤-١٥٥)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/٢٧٣)، ومرقاة المفاتيح (١/١٣٧).

(٣) الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص/٢٨، ٩٥)، والاعتصام (١/١٥٦، ١٨١)، وفتح الله الحميد المجيد (ص/٥٥-٥٦)، وحقيقة البدعة وأحكامها (١/٢٩١-٢٩٦).

يقول الإمام أحمد: "لا يُوفق ولا يُيسر صاحب بدعة لتوبة"[1] عند بيانه للحديث المرفوع: (**إن الله احتجر التوبة على كل صاحب بدعة**)[2]، بل ينتقل إلى شر منها، قال أبو عمرو السيباني[3]: كان يُقال: "يأبى الله لصاحب بدعة بتوبة، وما انتقل صاحب بدعة إلا إلى شر منها"[4] بخلاف صاحب الشُّبهة العارضة المتردد في شُبهته أصلاً فهو قريب مِن التوبة، رجَّاع إلى الحق عند وصوله إليه[5].

٢٠- المبتدع يجاهر ببدعته ولو كان في إعلانها قبحٌ ووقاحة، يقول عمرو بن عبيد: "إن كانت ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ ١﴾ [المسد: ١]، في اللوح المحفوظ فما لله على ابن آدم حجة"[6]، وهو ينكر القدر، ولكن هذا مع مجاهرته إلا أن فيه سوء أدب، وهذا يدل على أن بعض المبتدعة يُجاهر ببدعته ولو حوت على قبح في التعامل مع النصوص الشرعية[7]، بخلاف صاحب الشُّبهة فهو متردد فيها وبالتحديث بها، بل يكتمها في نفسه لعلها تزول مِنْ قلبه.

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى (١/١٥٠)، وبدائع الفوائد (٤/٤٨)، والآداب الشرعية (١/٥٨-٥٩) ذكروه عن المروذي عن الإمام أحمد.
(٢) أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٦/٧٢-٧٣) برقم (٢٠٥٤، ٢٠٥٥) من حديث أنس بن مالك ﷺ.
(٣) أبوعمرو السيباني، اسمه زرعة.
(٤) أخرجه ابن وضاح في البدع في باب: هل لصاحب البدعة توبة؟ (٢/١٠٧) برقم (١٤١).
(٥) المستدرك على مجموع الفتاوى (١/١٥٠-١٥١)، والآداب الشرعية (١/٥٨-٥٩)، والاعتصام (١/١٦٢-١٦٧)، تفسير ابن رجب الحنبلي (١/٨٩)، ولوامع الأنوار البهية (١/٤٠٠)، وحقيقة البدعة وأحكامها (١/٢٩١)، والبدعة ضوابطها (ص/١٩).
(٦) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٤/٦٨).
(٧) يُنظر: مجموع الفتاوى (١١/٤٧٤)، والعواصم والقواصم (٥/٢٧٩)، وبريقة محمودية (٣/٥٣)، وتذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبدالغني المقدسي (ص/٢٥٠).

٢١- المبتدع كثيرًا ما يدعو إلى بدعته بخلاف صاحب الشُّبهة؛ ولذا فإن دعاة المبتدعة ينشرون شُبههم في كل ميدان يستطيعونه، ومَنْ هذا حاله يجب منعه مِنْ نشر شُبهه بكل وسيلة مشروعة(١)، بخلاف صاحب الشُّبهة العارضة الذي لا يدعو إلى شُبهته، بل هو متردد في نفسه، فكيف يدعو غيره إليها.

٢٢- المبتدع متعصب -في الغالب- لبدعته، فصاحبها لا يزداد بالنصيحة إلا إصرارًا على بدعته وتشبثًا بشُبهها، وهو يرى عمله واعتقاده قُربة، كما قال -تعالى-: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾ [فاطر: ٨]، بخلاف صاحب الشُّبهة فهو يبحث عن إجابة لشُبهته، ثم يعود إلى الحق(٢).

٢٣- المبتدع يُوالي ويُعادي على بدعته، فهو مُحِبٌ لمن هو على طريقته مِنْ أهل البدع مناصرٌ لهم، ومبغضٌ لأهل الحديث وأهل السنة عمومًا، معاد لهم، وهو "إنما ينقم على السني تجريده متابعة الرسول ﷺ، وأنه لم يَشُبها بآراء الرجال، ولا بشيء مما خالفها، وصبر الموحد المتبع للرسول ﷺ على ما ينقمه عليه أهل الشرك والبدعة خير له وأنفع وأسهل عليه مِنْ صبره على ما ينقمه الله ورسوله عليه مِنْ موافقة أهل الشرك والبدعة"(٣)، ولهذا كانت البدعة مظنّة إلقاء العداوة والبغضاء والتفرق بين أهل الإسلام، وقد نَبَّه القرآن الكريم إلى ذلك: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ

---

(١) يُنظر: درء تعارض العقل والنقل (١٧٢/٧).
(٢) شرح العقيدة الطحاوية للبراك (ص/٥)، وقمع الدجاجلة (ص/٤٧).
(٣) إغاثة اللهفان (٦٧/١) -بتصرف يسير-.

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وأول شاهد على هذا حادثة الخوارج، إذ عادوا أهل الإسلام حتى صاروا يقتلوهم، وتركوا الكفار، كما أخبر النبي ﷺ بذلك: (**يَمْرُقُونَ من الإسلام مُرُوقَ السَّهْمِ من الرَّمِيَّة، يقتلون أهل الإسلام، وَيَدَعُونَ أهل الأوثان، لئِنْ أدْرَكْتُهُمْ لأقتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**)[1]، وفي ذلكم يقول أحمد بن سنان القطان: "ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث، فإذا ابتدع الرجل نزع حلاوة الحديث مِنْ قلبه"[2]، وذكروا للإمام أحمد رجلاً بمكة قال عن أصحاب الحديث بأنهم قوم سوء، فقام أبو عبدالله، وهو ينفض ثوبه، فقال: "زنديق، زنديق، زنديق" ودخل بيته[3]، وحال المبتدع هذا هو بخلاف حال صاحب الشُّبهة العارضة الذي ربما كان هو مِنْ أهل السنة، ولكن وردت عليه شُبهة، فهو لا يُوالي ولا يُعادي عليها، ولا تدعوه شُبهته إلى بغض أهل الحق، ومن ثمَّ مفارقتهم ومخالفتهم، وإنما هي شُبهة عارضة[4].

٢٤- المبتدع يلقب أهل السنة بألقاب السب والشتم الشنيعة المنفرة: كالمجسمة والحشوية والنوابت والشكاكة والنواصب وغيرها مِنْ ألفاظ التحقير، فلم

(١) أخرجه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: قول الله -تعالى- (تعرج الملائكة والروح إليه) (١٢٧/٩)... برقم (٧٤٣٢) ومسلم، كتاب: الزكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم (٧٤٣/٢)، برقم (١٠٦٤) وهو من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث للحاكم (ص/٤)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص/٧٣)، والهروي في ذم الكلام وأهله (٧٢/٢) برقم (٢٢٩)، وقوام السنة في الحجة في بيان المحجة (٢٢٠/١) برقم (٧٤).

(٣) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث للحاكم (ص/٤)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص/٧٤).

(٤) يُنظر: بيان تلبيس الجهمية (٣٨٢/١)، والاعتصام (١٥٦/١-١٥٧).

يقدر المبتدعة على أخذ الثأر منهم إلا بمثل هذه الألقاب، وذلك ميراثٌ مِنْ أعداء رسول الله ﷺ في رميه ورمي أصحابه ﷺ بأنهم صبأة، قال أبو عبدالله الحاكم: "وعلى هذا عهدنا في أسفارنا وأوطاننا كل مَنْ ينسب إلى نوع مِن الإلحاد والبدع لا ينظر إلى الطائفة المنصورة إلا بعين الحقارة، ويسميها الحشوية، سمعت الشيخ أبا بكر أحمد بن إسحاق الفقيه[١] وهو يُناظر رجلاً، فقال الشيخ: حدثنا فلان، فقال له الرجل: دعنا مَنْ حدثنا، إلى متى حدثنا، فقال له الشيخ: "قم يا كافر، ولا يحل لك أن تدخل داري بعد هذا"، ثم التفت إلينا، فقال: "ما قلت قط لأحد لا تدخل داري إلا لهذا"[٢]، بخلاف صاحب الشُّبهة الذي هو منهم أصلاً، الذي ورد على قلبه وارد الشُّبهة[٣].

٢٥- المبتدع تناصره في أحيان كثيرة دول الكفر وأعداء الأمة، فهي "تشجع المبتدعة على نشر بدعتهم، وتساعدهم على ذلك بشتى الطرق؛ لأن في ذلك القضاء على الإسلام، وتشويه صورته"[٤]؛ ولأن المبتدعة أصحاب هوى، ويتعصبون لبدعهم، فيكونون سببًا في تفرق المسلمين وضعفهم، فيكون ذلك سببًا لتقوي تلك الدول الكافرة على دولة الإسلام، ولذلك تناصرهم وتشجعهم على نشر تلك البدع المشوهة، أما صاحب الشُّبهة العارضة فليس

---

(١) أحمد بن إسحاق بن أيوب الصِّبْغِيّ الفقيه.

(٢) معرفة علوم الحديث (ص/٤).

(٣) يُنظر: معرفة علوم الحديث (ص/٤)، والحجة في بيان المحجة (١/٢٢٠) و(٢/٥٤٠)، والفتوى الحموية الكبرى (ص/٥٣٤-٥٣٦)، وشرح العقيدة الأصفهانية (ص/٢١٢)، ومجموع الفتاوى (٦/٤٠) و(١٢/١٧٦) و(٣٣/١٧١)، ومنهاج السنة النبوية (٢/٥٢٠-٥٢٢) و(٢/٥٩٨-٦٠١)، والصواعق المرسلة (١/٢٦٣) و(٢/٤٤١) و(٤/١٤٣٤)، ومدارج السالكين (٢/٨٦) (٣/٤٣٩)، والروض الباسم (١/٢٣٧-٢٣٨)، ومرقاة المفاتيح (٧/٢٧٧٨)، وهناك رسالة ماجستير بهذا الشأن للأخ عيد المالكي بعنوان: ألقاب أهل السنة والجماعة عند المخالفين والآثار المترتبة عليها.

(٤) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد (ص/٣٣٨).

كالمبتدع الذي تشجعه طائفته على التعاون مع دول الكفر، فهو لا يكون أداة بيد دول الكفر ومؤسساتها؛ لأنه ينضوي تحت معتقد أهل السنة والجماعة إلا أن تغلبه شهوات الدنيا وملذاتها.

٢٦- المبتدع يُنسَب إلى بدعته أو وصفٍ لازم لهم أو ما وصفهم به إمام أو إلى مَنْ أحدثها أو مكان نشوء بدعتهم وظهورها ونحو ذلك: كالزيدية إلى زيد ابن علي زين العابدين بن الحسين، والرافضة لرفضهم لزيد عندما امتنع عن سبِّ الشيخين، والقدرية إلى نفاة القدر، والخوارج إلى خروجهم على الإمام، والمرجئة إلى إرجائهم العمل عن الإيمان، والمعتزلة إلى اعتزالهم مذهب الحق أو اعتزال مؤسسها حلقة الحسن البصري، والجهمية إلى الجهم بن صفوان، والأشاعرة إلى أبي الحسن الأشعري، والكرامية إلى محمد بن كرام، والماتريدية إلى أبي منصور الماتريدي، والحرورية إلى بلدة حروراء ونحو ذلك، وأما صاحب الشُّبهة العارضة فهو مُنتسب -في الغالب- إلى مذهب أهل السنة[(١)].

* * *

(١) يُنظر: نقض الإمام أبي سعيد (٤١/١)، والفرق بين الفرق (ص/٢٠٢)، وفيض الباري (٥٦٦/٢)، ولوامع الأنوار البهية (٧٧/١-٩٢).

المبحث الثاني
فساد الشُّبه وتناقضها

الشُّبهة تقدم تعريفها، وتبين منه: أنَّ الشُّبهة فيها اشتباه الحق بالباطل، فلا يشتبه على الناس الباطلُ المحض؛ بل لا بُدَّ أنْ يُشاب بشيء مِن الحق؛ مما يمنع القلبَ مِن التعرف على الحق بسبب هذا الاشتباه؛ ولهذا لا يزالون مختلفين إلا مَنْ رحم ربك؛ فإنهم هم الذين آمنوا بالحق كله؛ وصدقوا كل طائفة فيما قالوه مِن الحق؛ فهم جاءوا بالصدق وصدقوا به فلا يختلفون[1]، وهم الذين يكشفون الشُّبهة الباطلة ويبينون فسادها في ذاتها وتناقضها؛ ليتميز الحق مِن الباطل، وذلك بالبراهين العامة والأدلة التفصيلية التي تقطع الشك باليقين، والأدلة تتنوع وتتعدد بحسب الشُّبهة، وهناك قواعد ومنطلقات عامة في الرد على عموم الشُّبه تندرج ضمن البراهين الكلية في الرد على عموم الشُّبه، وهذه البراهين كما يلي:

البرهان الأول: الدليل الشرعي على فساد الشُّبه:

اهتم أهل العلم في ردهم على الشُّبه بالاعتماد على الأدلة الشرعية التي هي محل اتفاق الأمة، وفيها الشفاء، وإليها ترجع كل البراهين، فالحق كله في الكتاب والسنة، وكذلك الإجماع؛ فالأمة قد عُصمت مِنْ أنْ تجتمع على الضلال، وأما الشُّبه فهي الباطل بعينه، وكلها مِن الأمراض التي تصيب القلوب، ولا شك أن شفاء القلوب ببرهان الشرع ونور الوحي، ويُمكن التعرف على فساد الشُّبه وكذلك الرد عليها باستخدام هذا البرهان في الأمور التالية:

١- أي اعتقاد أو قول أو عمل نُسِب إلى الدين لعلة مِن العلل، وليس على ذلك دليل

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى (٣٧/٨) و(١٩٠/٣٥)، ومدارج السالكين (٢٩٩/٣)، وإغاثة اللهفان (١٦٥/٢).

مِن الكتاب أو السنة الصحيحة و لم تجمع عليه الأمة فهو مِن الشُّبهات، ويصبح مِن البدع إن اعتُقد وعُمل به ودُعي إليه واستُدِل له؛ فيُصبح حينها مِن الـــمُحدثات في الدين، وبهذا تقع أكثر البدع والشُّبهات التي سبق الحديث عنها عند ذكر أنواع البدع وأصنافها، وبهذه القاعدة العامة يُمكن الرد على أيِّ مُحدَثٍ في الدين، وبيان فساد ذلك الـــمُحدَث، قال ﷺ: **(مَنْ أَحْدَثَ في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رَدٌّ)**[1]، وقال ﷺ: **(قد تركتكم على الْبَيْضَاءِ ليلها كنهارها، لا يَزِيغُ عنها بعدي إلا هالك، مَنْ يَعِشْ منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بما عرفتم مِنْ سُنَّتِي، وَسُنَّةِ الخلفاء الراشدين الـــمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عليها بالنَّوَاجِذِ)**[2].

٢- إنَّ ترك المطلوبات الشرعية أو المباحات والامتناع عنها تدينًا يكون مِن الشُّبه عندما يشتبه على العبد أنَّ ذلك قربة؛ لأنها خالفت الدليل الآمر بوجوبها أو استحبابها، أو ترك ما أباحه الله على أنَّ ذلك الترك طاعة، وهو ليس كذلك، كما اشتبه على بعض الصحابة ﷺ الذين امتنع أحدهم عن الزواج وآخر عن النوم وآخر عن الفِطر[3]، فهم قصدوا ترك ما يشغلهم عن العبادة، تقربًا إلى الله بتركه،

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الصلح، باب: إذا اصطلحوا على صلح فالصلح مردود، (٣/١٨٤)، برقم (٢٦٩٧) ومسلم، كتاب: الأقضية، باب: نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، (٣/١٣٤٣)، برقم (١٧١٨) من حديث عائشة -رضي الله عنها-.

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب: الإيمان وفضائل الصحابة، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشديين المهديين. برقم (٤٣) من حديث العرباض بن سارية ﷺ.

(٣) كما جاء في حديث أنس بن مالك ﷺ قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ، يسألون عن عبادة النبي ﷺ، فلما أُخْبِرُوا كأنهم تَقَالُّوهَا، فقالوا: وأين نحن من النبي ﷺ؟ قد غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا فإني أُصلي الليل أبدًا، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أَعْتَزِلُ النساء فلا أتزوج أبدًا، فجاء رسول الله ﷺ إليهم، فقال: (أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وأتزوج النساء، فمن رَغِبَ عن سنتي فليس مني)، أخرجه البخاري، كتاب: النكاح، باب: الترغيب في النكاح، (٢١٧) برقم (٥٠٦٣) ومسلم كتاب: النكاح، باب استحباب النكاح....، (٢/١٠٢٠)، برقم (١٤٠١).

فقال النبي ﷺ فيهم ما قال، فهذا يدل على فسادها، ومثل هذا يكون مِنْ قبيل البدع إنْ التزم العبد ذلك وجعله دينًا له، حيث تدين بضد ما شرع الله كالامتناع عن أكل الخبز واللحم وشرب الماء ديانةً، فذلك مِن البدع المذمومة أيضًا، يدل على ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: بينا النبي ﷺ يخطب، إذا هو برجل قائم، فسأل عنه فقالوا: أبو إسرائيل، نذر أنْ يقوم ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم، فقال النبي ﷺ: **(مُرْهُ فليَتَكَلَّمْ وليسْتَظِلَّ وليَقْعُدْ، وليُتِمَّ صَوْمَهُ)**[1]، ويدخل في ذلك أيضًا فعل المحرمات تدينًا، وهو أشد جرمًا، وكثيرٌ مِن الناس يتعبد الله بترك ما أوجب عليه أو بما حرمه عليه، ويعتقد أنه طاعةٌ وقُربةٌ[2].

٣- إنَّ حجم فساد الشُّبه والبدع وعظم مخالفتها للشرع يختلف بحسب نوع المخالفة، فهي تتنوع مِنْ حيث ذاتها ومخالفتها للدليل، كما تقدم في ذكر أنواع البدع، فمنها الاعتقادية -كبدع الجهمية-، ومنها ما يكون في العبادات مِنْ أقوال وأفعال، كما أنَّ المخالفة قد تكون في أصل العبادة -كعيد المولد-، وقد تكون لها أصل ولكن المخالفة وقعت في صفتها -كذكر الصلاة الجماعي، وقد تكون المخالفة في كمِّ العبادة زيادة أو نقصانًا -كزيادة على ذكر مشروع بعينه أو النقص فيه-، وربما كانت المخالفة في ظرف العبادة مكانًا أو زمانًا -كتخصيص ميقات للحج مُحدث، أو كتخصيص يوم النصف مِنْ شعبان وليلته بصيام وقيام-، وهذه المخالفات والبدع كلها مذمومة شرعًا للحديث المتقدم ((وَكُلَّ بدعة ضلالةٌ))[3]، وفي الرد على هذه الشُّبه أو البدع يمكن الاستفادة مِنْ معرفة نوع

---

(١) أخرجه البخاري كتاب: الأيمان والنذور، باب: النذر في الايمان وفي معصية، (١٤٣/٨)، برقم (٦٧٠٤).

(٢) يُنظر: مجموع الفتاوى (٢٠٠/١١-٢٠١)، وإغاثة اللهفان (١٨٠/٢-١٨١)، وإعلام الموقعين (٢٣٧/١)، والاعتصام (٥٧/١-٦٠).

(٣) يُنظر: ما تقدم من التعريفات، ويُنظر: التمسك بالسنن والتحذير من البدع (ص/١٢٤-١٣٠)، وعقيدة التوحيد وبيان ما يضادها (ص/١٧٦-١٨٠).

البدعة والمخالفة لبيان كيفية إزالة تلك المخالفة في العبادة التي أفسدتها تلك البدعة أو الشُّبهة، وذلك عندما تكون العبادة لها أصل في الشريعة، وهذا يُساعد في تقبل المخالف للحق الموافق للكتاب والسنة وما أجمعت عليه الأمة.

٤- المخالفات والبدع تتفاوت في تحريمها بحسب تلك المخالفة وذلك الإحداث، "فبعضها أشدُّ مِنْ بعض"[١]، فمنها بدع مُكفِّرَةٌ وأخرى مُفسِّقَةٌ وأخرى معصية مِن المعاصي[٢]، فالرد على كل مخالفة وشُبهة وبدعة يكون بما يتناسب مع كل منها مع اعتبار الزمان والمكان، واعتبار قوة السنة وضعفها في القلوب وفي الجماعة، والنظر إلى مَنْ هم أقرب إلى الحق، ومَنْ بيده زمام الأمور.

فالقرآن هو الحق المبين، والشُّبه هي الباطل المشتبه بالحق، والقرآن هو الفرقان الذي يفصل بين الحق والباطل، وكذلك السنة المطهرة، ويُلحق بهما الإجماع، فبها يتبين فساد الشُّبه والمحدثات في الدين، سواء كانت بدعًا اعتقادية أو قولية أو عملية أو ترَكية، وبها يتضح لصاحب الشُّبهة كيف كانت مخالفته وشُبهته وبدعته هل هي في أصل العبادة أو زمانها أو مكانها أو كمها، وبها يتبين درجة تحريمها وخطورتها، "وبهذه الأصول الثلاثة -الكتاب والسنة والإجماع- يوزن جميع ما عليه الناس مِنْ أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة، مما له تعلق بالدين"[٣].

البرهان الثاني: الدليل الفطري على فساد الشُّبه:

يستخدم أهل العلم الدليل الفطري لإيضاح فساد الشُّبه وتناقضها مع الفِطَرِ السليمة، فيوصون بدين العجائز والحمّالين والصبيان في الكُتَّابِ ونحوهم مِنْ أصحاب الفِطرة النقية التي لم تتدنس بالشُّبهات، كما يقول عمر بن عبد العزيز عندما سأله

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٠١) -بتصرف يسير-.
(٢) يُنظر: الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص/٢٨)، والاعتصام (٢/ ٧٠٧).
(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧) -بتصرف يسير-.

رجل عن شيء مِن الأهواء: "الزم دين الصبي في الكُتَّابِ والأعرابي، والْهُ عما سوى ذلك"[١]، وقيل لسفيان الثوري: يا أبا عبد الله، لا يزال قومٌ يسألون عن الإسلام، ما الإسلام؟ قال له: "إذا غدوت إلى السوق فانظر إلى أدنى حمَّال فاسأل عنه، فإذا أخبرك عنه فهو ذاك"[٢].

فمن رحمة الله بعباده أن فطرهم على التوحيد والإسلام، قال أبو هريرة ﷺ: قال رسول الله ﷺ: (**ما مِنْ مولود إلا يولد على الفِطْرَة[٣]، فأبواه يُهَوِّدَانه أو يُنَصِّرَانه أو يُمَجِّسَانه، كما تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هل تُحِسُّونَ فيها مِنْ جَدْعَاءَ**)، ثم يقول أبو هريرة ﷺ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾[٤] [الروم: ٣٠]، ولكن الشياطين اجتالتهم عن هذه الفطرة، كما في الحديث القدسي: ((وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجْتَالَتْهُمْ عن دينهم))[٥] ومن نعم الله أيضًا أن أرسل الله الرسل – عليهم الصلاة والسلام– لدعوة الناس إلى التوحيد، ودلالتهم على الحق والخير كله، ومحاربة الفتن وأسبابها، ولذا فإن

---

(١) ذكره الهروي في ذم الكلام وأهله (٢٨/٥) برقم (٨٠٧)، والصابوني في عقيدة السلف (ص/٥٣) برقم (٤٧).

(٢) ذكره أبونعيم في حلية الأولياء في ترجمة الثوري (٢٨/٧).

(٣) أصل الفطرة: الخلقة المبتدأة، والمراد بالفطرة –هنا– هو: التوحيد، وهي فطرة الإسلام وليست الفطرة العامة التي فطر عليها من الشقاوة والسعادة، ويؤكد ابن القيم على أن الفطرة إذا جاءت مطلقة معرفة باللام لا يراد بها إلا فطرة التوحيد والإسلام وهي الفطرة الممدوحة، وكذلك إذا جاءت الفطرة في كلام رسول الله ﷺ فالمراد بها فطرة الإسلام لا غير، ولم يجئ قط في كلامه ﷺ مرادًا بها فطرة الشقاوة وابتداء الخلقة. [يُنظر: عون المعبود مع حاشية السنن لابن قيم (٤٨٦/١٢)، وفتح الباري لابن حجر (٣٣٩/١٠)].

(٤) أخرجه البخاري كتاب: تفسير القرآن، باب: (لا تبديل لخلق الله): لدين الله، (١١٤/٦)،.. برقم (٤٧٧٥) ومسلم كتاب: القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة...، (٢٠٤٧/٤)، برقم (٢٦٥٨).

(٥) أخرجه مسلم كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، (٢١٩٧/٤)، برقم (٢٨٦٥) من حديث عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الـــمُجَاشِعِيِّ ﷺ.

كثيرًا مِن الشُّبه يتبين لطالب الحق مخالفتها للحق، كما قال معاذ ﷺ -لما حضرته الوفاة- ليزيد بن عميرة[1]: ((واعلم أنَّ على الحق نورًا، وإياكم ومُغَمضات الأمور))[2]، "فالقلب الصحيح الحي إذا عرضت عليه القبائح نفر منها بطبعه وأبغضها ولم يلتفت إليها"[3]، والقلب السليم هو الذي سَلِمَ مِنْ كل شهوة تخالف أمر الله ونهيه، ومن كل شُبهة تعارض خبره، فمرض القلب نوعان -كما تقدم- مرض شهوة وشُبهة، وأردؤهما مرض الشُّبهة[4].

ومِن الأمثلة على ذلك: "الصفات الشرعية العقلية، وهي التي يشترك في إثباتها الدليل الشرعي السمعي والدليل العقلي والفطرة السليمة وهي أكثر صفات الرب -تعالى-"[5]، ومِنْ أوضحها صفة العلو؛ فإن الفطرة السليمة قد جُبلت على الاعتراف بعلو الله، كما اتفقت عليه جميع الأمم، إقراراً بذلك وتصديقاً مِنْ غيرِ أنْ يتواطؤا على ذلك ويتشاعروا، ويظهر هذا الأمر عندما يجد الإنسان نفسه مضطراً إلى أن يقصد جهة العلو ولو بالقلب حين الدعاء، وهذا الأمر لا يستطيع الإنسان دفعه عن نفسه، فضلاً عن أن يرد على قائله وينكر هذا الأمر عليه؛ ومِنْ أجل ذلك لم يجد الجويني -إمام الحرمين[6]- جواباً حين سأله الهمداني محتجاً عليه بها، فقد ذكر محمد بن طاهر المقدسي أن الشيخ أبا جعفر الهمداني[7] حضر مجلس الأستاذ أبي المعالي الجويني

(١) هو الزبيدي الحمصي؛ يروي عن عبدالله بن مسعود ﷺ. [يُنظر: تهذيب الكمال (٢١٧/٣٢)].
(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١٥/٢٠) برقم (٢٢٨)، والهروي في ذم الكلام وأهله (٢٧٨/٤) برقم (٧٣٩) -واللفظ له-.
(٣) إغاثة اللهفان (٢٠/١)، ويُنظر: شرح الطحاوية (٣٦٠/٢).
(٤) يُنظر: إغاثة اللهفان (٧/١) شرح الطحاوية (٣٦٠/٢).
(٥) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة (ص/٢٠٧).
(٦) هو عبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجويني.
(٧) هو محمد بن الحسن بن محمد، أبوجعفر الهمذاني.

المعروف بإمام الحرمين، وهو يتكلم في نفي صفة العلو ويقول: كان الله ولا عرش، وهو الآن على ما كان، فقال الشيخ أبو جعفر: يا أستاذ دعنا مِنْ ذكر العرش -يعني: لأن ذلك إنما جاء في السمع- أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، فإنه ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد مِنْ قلبه ضرورة تطلب العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف تدفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟ فلطم أبو المعالي على رأسه، وقال: حيرني الهمداني، حيرني الهمداني"[(١)].

وعندما يُوفَقُ صاحبُ الشُّبهةِ إلى مَنْ يُحرِّكُ فِطرتَه، ويُبين له أنَّ هذه الشُّبهةَ مُخالِفةٌ للفطرة، يكون ذلك سببًا في أوبته وتوبته، يقول ابن تيمية: "فالنفاة لعلو الله إذا حزب أحدهم شدة وجّه قلبه إلى العلو يدعو الله، ولقد كان عندي مِنْ هؤلاء النافين لهذا مَنْ هو مِنْ مشايخهم، وهو يطلب مني حاجة، وأنا أخاطبه في هذا المذهب كأني غير منكر له، وأخرت قضاء حاجته حتى ضاق صدره، فرفع طرفه ورأسه إلى السماء، وقال: يا الله، فقلت له: أنت محق، لمن ترفع طرفك، ورأسك؟ وهل فوق عندك أحد؟ فقال: أستغفر الله، ورجع عن ذلك لما تبين له أن اعتقاده يخالف فطرته، ثم بينت له فساد هذا القول: فتاب مِنْ ذلك، ورجع إلى قول المسلمين المستقر في فطرهم"[(٢)].

البرهان الثالث: الدليل العقلي على فساد الشُّبه:

من منهج أهل العلم استخدامُ الدليل العقلي في الرد على أهل البدع والشُّبهات والأهواء، وإفساد شُبهِهم وبيان تناقضها مع النقل والعقل، فالأدلة العقلية الصريحة هي في حقيقتها مِن الأدلة الشرعية في الرد على المخالفين؛ لأن "الأدلة العقلية الصريحة

---

(١) يُنظر: درء تعارض العقل والنقل (٥/٧)، والعرش للذهبي (١٥٣/١-١٥٤)، والحادثة ذُكرت منسوبة إلى مصدرها محمد بن طاهر المقدسي الحافظ الصوفي في: بيان تلبيس الجهمية (٥٠/١) والاستقامة (١٦٧/١)، واجتماع الجيوش الإسلامية (٢٧٥/٢).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٣٤٤/٦).

موافقة للأدلة السمعية الصحيحة، ولكن هؤلاء ضلوا بألفاظ متشابهة ابتدعوها، ومعان عقلية لم يميزوا بين حقها وباطلها"[1]، وقد يكون الدليل في الرد على شُبههم أشد وضوحًا وقوة بأن يكون دليلاً مركبًا، أي: نقليًّا وعقليًّا.

ومن منهج أهل العلم في استخدام هذا الدليل استخدامه بأوضح صورة وأجلاها دون تعقيد أهل الكلام، بل يَفهمُ ذلك عُقلاء الناس، وربما جمعوا معه التشبيه بأمثلة واقعية ليكون أعظم إيضاحًا وبيانًا، فمرادهم إرشادُ الناس إلى الحق والردُّ على كل شُبهة وضلالة قد تُفسد فطرة الناس وصفاء إيمانهم.

والرد على فساد الشُّبه مِن العقليات على وجه التفصيل باب يطول، فالشُّبه ليس لها حدٌّ تنتهي إليه، فما دامت الشياطين لها باب إلى الوسوسة كان باب الشُّبه مُشرعًا، ولكن مِنْ بَرْدِ اليقين على المؤمن، ومما يزيده هدى وإيمانًا أنْ يَعلمَ أنَّ صريحَ المعقولِ موافقٌ لصحيحِ المنقولِ، فما جاء به الكتاب والسنة هو الحق المحض الذي تدل عليه المعقولات الصريحة، وهذه الأدلة القطعية يمتنع تعارضها؛ لأنه لا يجوز أن يتعارض دليلان قطعيان سواء كانا عقليين أو سمعيين أو كان أحدهما عقليًّا والآخر سمعيًّا؛ بل هي - بحمد الله- متوافقة متناصرة متعاضدة، فالعقل يدل على صحة السمع، وكذا السمع يبين صحة العقل، ومَنْ سلك أحدهما أفضى به إلى الآخر، وهذا العلم بكثرة الأدلة وقوتها وتعاضدها، وبفساد الشُّبه وبطلانها مما يُؤيد معرفة الحق ويُقويه، ويَتحقق بهذا العلم مالا يَتحقق بالعلم الحاصل عن دليل واحد مِنْ غير علم بالشُّبه المعارضة له؛ فإن الشيء كلما قويت أسبابه وتعددت، وانقطعت موانعه واضمحلت، كان ذلك أوجب لكماله وقوته وتمامه، فكان تعاضد الدليل النقلي والعقلي مِنْ أقوى الأدلة على فساد الشُّبه وبطلانها، وكل مَنْ كان أعرفَ بفساد الباطل كان أعرفَ بصحة الحق،

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥٦١/٢).

وهذا ما تحقق للمحققين مِنْ أهل البصيرة في الدين، الذين جمعوا بين النصوص، وردوا المتشابه إلى المحكم، وآمنوا بما جاء عن الله -تعالى- وعن رسوله ﷺ، فعلموا أن العقل لا يُخالف النقل[١]، وهم مع ذلك متفاوتون في البصيرة بحسب تفاوتهم في معرفة النصوص وفهمها، وبحسب العلم بفساد الشُّبه المخالفة لحقائقها، ولكنهم بضد مَنْ تمكنت الشُّبه الباطلة مِنْ قلوبهم، لسوء مقصدهم، أو لجهلهم بالنصوص ومعانيها وتوهمهم مخالفتها للعقل الصريح[٢].

البرهان الرابع: إثبات تناقض الشُّبه في ذاتها مما يدل على فسادها:

يعلم أهل العلم الصادقين علمًا يقينًا أنَّ الحق هو ما جاء به الوحي، وأن الحقَّ ﴿ لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾ [فصلت: ٤٢]، وأن ما خالف الحق فهو الباطل الذي لا مرية فيه، فلا شك عندهم في الإيمان والتوحيد، فهم داخلون في وصف الله للمؤمنين الكُمَّلِ الإيمان: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾ [الحجرات: ١٥]، فهم مِمَّنْ صدّقوا الله ورسوله، ثم لم يشكوا ولم يتزلزلوا، في وحدانية الله، ولا في نبوّة نبيه ﷺ، بل ثبتوا على حال واحدة، وهي التصديق المحض والجزم اليقيني، وألزموا أنفسهم طاعة الله وطاعة رسوله، والعمل بما وجب عليهم مِنْ فرائض الله بغير شكّ منهم في وجوب ذلك عليهم، فهم مِن الصادقين في إيمانهم[٣]، وكان هذا اليقين المطلق سببًا في صفاء تلك القلوب المؤمنة وطمأنينتها بالحق الذي تعتقده، مما دفع عنهم الشُّبه والضلالات، وعلموا أنَّ الحقَّ لا

---

(١) يُنظر: مجموع الفتاوى (٦/٢٤٥-٢٤٦) و(٧/٥٦٥-٥٦٦)، ودرء تعارض العقل والنقل (٥/٢٥٨).

(٢) يُنظر: مدارج السالكين (١/١٤٥).

(٣) يُنظر: تفسير الطبري (٢٢/٣١٨)، وتفسير البغوي (٧/٣٥١)، وزاد المسير (٤/١٥٤)، وتفسير القرطبي (١٦/٣٤٩)، وتفسير ابن كثير (٧/٣٩٠)، وتفسير السعدي (ص/٨٠٢).

يتعارض ولا يُبطل بعضه بعضًا ولا اختلاف فيه ولا تناقض[1]، وأنَّ الشُّبه مِنْ وساوس شياطين الإنس والجن -كما تقدم-، وهي كلها مخالفة للحق والهدى؛ ولذا يكثر فيها الاختلاف والتناقض، وكفى بذلك فسادًا، ويدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢]. أي: تفاوتًا وتناقضًا كثيرًا[2]، وهذا التناقض لا يُحصى، فكل باب لهم فيه تناقض، ما داموا خالفوا الحق، ويمكن أنْ يظهر تناقضهم مِنْ ردّ الغالي منهم على الجافي منهم، وقد بلغ هذا التناقض عند بعضهم أنْ كان تناقضه في إثبات أعظم موجود وهو الله -تعالى-، فكيف سيكون تناقضه في أمر المعاد أو ما هو أقل مِنْ ذلك، يقول ابن تيمية: "وهذا التناقض في إثبات هذا الموجود الذي ليس بخارج عن العالم ولا هو العالم الذي ترده فطرهم وشهودهم وعقولهم"[3]، وزاد بعضهم مِن الباطنية وأهل التخييل في التناقض في إثبات وجود الله فقال: لا موجود ولا معدوم، ولا مباين ولا محايث، ولا متحرك ولا ساكن ولا متصل بغيره ولا منفصل، وبعضهم يغلوا فيقول: لا يقال موجود ولا ليس بموجود، ولا حي ولا ليس بحي، إلى آخره مِن التناقضات، التي هي أقرب إلى صفة العدم بل والممتنع[4].

البرهان الخامس: إثبات فساد الشُّبه ببيان ما أصاب أهلها مِن الحيرة والشك والاضطراب:

تتنوع الأدلة على فساد الشُّبه فمنها الأدلة النقلية، ومنها الأدلة العقلية، ومنها

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/٢٦) و(٤/١٣٣).
(٢) يُنظر: تفسير الطبري (٨/٥٦٧)، وتفسير البغوي (٢/٢٥٤)، وتفسير القرطبي (٥/٢٩٠).
(٣) مجموع الفتاوى (٤/٦١).
(٤) يُنظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/٢٦١)، ومجموع الفتاوى (٣/٧، ٢١-٢٢، ٨٤-٨٥)، والصواعق المرسلة (٢/٤١٩)، وشرح الطحاوية (١/٢٧٠).

الأدلة الفطرية، وفي هذا البرهان أذكر الأدلة الواقعية على فساد الشُّبه وبطلانها، فمما يدل على فساد الشُّبه: أنها ظلمات تورث في واقع أصحابها الوحشة والظلمة والضلال، كما حصل لأرباب علم الكلام، ففرق بين واقع مَنْ سلم للوحي فاطمأنت نفسه واستقرت روحه، وبين مَنْ عبثت به الشُّبهات فأصابته بالقلق والحيرة، وقد بيَّن أهل العلم أنَّ ما في قلوبهم مِن الطمأنينة واليقين هو بسبب تمسكهم بما جاء به الوحي، وذلك خلاف ما عليه أهل الضلال مِنْ جهم وبشر وغيره، وهذا مما اعترف به بعض كبارهم، يقول ابن تيمية: "كل مَنْ أمعن في معرفة هذه الكلاميات والفلسفيات التي تعارض بها النصوص مِنْ غير معرفة تامة بالنصوص ولوازمها وكمال المعرفة بما فيها وبالأقوال التي تنافيها، فإنه لا يصل إلي يقين يطمئن إليه، وإنما تفيده الشك والحيرة، بل هؤلاء الفضلاء الحذاق الذي يدعون أنَّ النصوصَ عارضها مَنْ معقولاتهم ما يجبُ تقديمه تجدهم حيارى في أصول مسائل الإلهيات، وتجد عامة هؤلاء الخارجين عن منهاج السلف مِن المتكلمة والمتصوفة يعترف بذلك إما عند الموت وإما قبل الموت"[(١)]، يقول ابن رشد الحفيد معترفًا بحيرة الفلاسفة والمتكلمين في مسائل الإلهيات: "مع أنه لم يقل أحدٌ مِن الناس في العلوم الإلهية قولاً يُعتد به؟"[(٢)].

والشُّبه كلما زادت في القلوب عظم فيها الشك والاضطراب؛ لبعدها عن نور الوحي، فهي لا تبعث في النفس الطمأنينة والاستقرار؛ ولذا فإن أصحاب الشُّبه هم "أضعف الناس بصيرة؛ وذلك لجهلهم بالنصوص ومعانيها، وتمكن الشُّبه الباطلة مِنْ قلوبهم، بل إنَّ حال العامة -الذين ليسوا مؤمنين عند أكثرهم- هو أتمُّ بصيرة منهم،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١٦٤/١).

(٢) تهافت التهافت (٥٤٧/٢)، ويُنظر: درء تعارض العقل والنقل (١٦٢/١)، وشرح الطحاوية (٢٤٣/١)، وهو عندهما بلفظ: "ومن الذي قاله في الإلهيات ما يعتمد به"، ولفظ: "...شيئًا يُعتد به".

وأقوى إيمانًا، وأعظم تسليمًا للوحي، وانقيادًا للحق"[1]، يقول الغزالي المتبحر في علم الكلام: "فقس عقيدة أهل الصلاح والتقى مِنْ عوام الناس بعقيدة المتكلمين والمجادلين، فترى اعتقاد العامي في الثبات كالطود الشامخ لا تحركه الدواهي والصواعق، وعقيدة المتكلم الحارس اعتقاده بتقسيمات الجدل كخيط مرسل في الهواء تفيئه الرياح مرة هكذا ومرة هكذا"[2]، ولذا قال أبو عبدالله محمد بن عبدالكريم الشَّهْرَسْتَانِيُّ وغيره: "عليكم بدين العجائز[3]، فإنّه أسنى الجوائز"[4]، فهم بالكتاب والسنة مؤمنون راضون مطمئنون، لا تقلقهم الشكوك، ولا تذهب الحيرة بإيمانهم، وأولئك بالفلسفة والكلام متحيرون شاكون مضطربون، فكيف "يليق بمثل هؤلاء أنْ ينسبوا إلى الحشو أهل الحديث والسنة؟ الذين هم أعظم الناس علمًا ويقينًا وطمأنينة وسكينة؛ وهم الذين يعلمون؛ ويعلمون أنهم يعلمون؛ وهم بالحق يوقنون لا يشكون ولا يمترون، فأما ما أوتيه علماء أهل الحديث وخواصهم مِن اليقين والمعرفة والهدى فأمر يجل عن الوصف، ولكن عند عوامهم مِن اليقين والعلم النافع ما لم يحصل منه شيء لأئمة المتفلسفة المتكلمين، وهذا ظاهر مشهود لكل أحد"[5].

ويضرب ابن تيمية أمثلة لحال الحيرة والاضطراب الذي كان عليه أئمة المتكلمين، فمن ذلك: ذكره لإمام المتكلمين في عصره أبي الحسن الآمدي وكيف أنه "في عامة

(١) مدارج السالكين (١/١٤٤-١٤٥) -بتصرف يسير-.
(٢) إحياء علوم الدين (١/٩٤).
(٣) نَسَبَ الهرويُّ في ذم الكلام وأهله (٥/٢٩) هذا المقطع من النص إلى داود بن علي الأصبهاني، يعني: إمام أهل الظاهر، المتوفى سنة (٢٧٠هـ)، ثم انتشرت هذه اللفظة بين الأئمة وعلماء الكلام التائبين، كأبي المعالي الجويني، وأبي المظفر السمعاني. [يُنظر: تاريخ بغداد (٩/٣٤٢)، وتلبيس إبليس (ص/٧٧)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٦/٢٤٥) و(١٧/٣٨)، وتاريخ الإسلام (١٠/٤٢٥-٤٢٦، ٦٤٤)].
(٤) نهاية الإقدام في علم الكلام (ص/٧)، ويُنظر: الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (٢/٣٤٨).
(٥) مجموع الفتاوى (٤/٢٩).

كتبه هو واقف في المسائل الكبار يزيف حجج الطوائف ويبقى حائرًا واقفًا"(١)، وكذلك "أبوالحسن الأشعري نشأ في الاعتزال أربعين عامًا يُناظر عليه، ثم رجع عن ذلك وصرح بتضليل المعتزلة وبالغ في الرد عليهم، وهذا أبوحامد الغَزَّالِيُّ مع فرط ذكائه وتألهه ومعرفته بالكلام والفلسفة وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف والحيرة، ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث وصنف: إلجام العوام عن علم الكلام"(٢)، وقال أبو حامد الغَزَّالِيُّ: "أكثرُ الناسِ شكًّا عند الموت أهل الكلامِ"(٣)، فهذا الخونجي يقول لما حضره الموتُ: "أموتُ و لم أعرف شيئًا، إلا أنَّ الممكن يفتقر إلي الممتنع، ثم قال: الافتقار وصف سلبي، أموتُ و لم أعرف شيئًا، حكاه عنه التلمساني وذكر أنه سمعه منه وقت الموت"(٤)، وهذا الشَّهْرَسْتَانِيُّ أيضًا يُخبر بأنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم، حيث قال:

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا ... وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ

فَلَمْ أَرَ إِلاَّ وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ ... عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ(٥)

وكذلك كان شمس الدين الخُسْرُوْشَاهِي فقد وقع في حيرة وشك، وكان مِنْ أعيانهم وأعيان أصحاب الرازي، وقال لبعض الفضلاء وقد دخل عليه يومًا: "ما تعتقد؟" قال: ما يعتقده المسلمون، فقال: "وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به؟" أو كما قال، فقال: نعم، فقال: "اشكر اللهَ على هذه النعمة، لكني والله ما أدري ما

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/١٦٢)، ويُنظر: شرح الطحاوية (١/٢٤٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٤/٧٢)، ويُنظر: شرح الطحاوية (١/٢٤٣).
(٣) السابق (٤/٢٨)، و لم أقف عليه في كتب الغزالي التي بين يدي.
(٤) درء تعارض العقل والنقل (١/١٦٢)، ويُنظر: شرح الطحاوية (١/٢٤٦).
(٥) نهاية الإقدام في علم الكلام (ص/٧)، ويُنظر: الفتوى الحموية الكبرى (ص/١٩١)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/١٥٩)، ومجموع الفتاوى (٤/٧٣)، ومختصر الصواعق (ص/١٩)، والروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (٢/٣٤٨)، وشرح الطحاوية (١/٢٤٤).

أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد"، وبكى حتى اخضلت لحيته[1].

وكذلك ابن أبي الحديد[2]، فمع بحثه ونظره وتصديه للرد على الرازي إلا أنه يعترف بأن المعقولات لم تعطه إلا حيرة، وأنه لم يصل منها إلى يقين ولا علم، حيث يقول:

"ومما قلته أيضًا في قصور العقل عن معرفته -سبحانه وتعالى-:

فيك يا أعجوبة الكون ... غدا الفكر كليلاً

أنتِ حيّرتِ ذوي اللُّبِ ... وبلبلت العقولا

كلما أَقدَمَ فكري ... فيك شبرًا فرَّ ميـــلاً

ناكصًا يَخبِطُ في عمياء ... لا يهدى السبيلا

ولي في هذا المعنى:

فيك يا أُغلُوطة الفِكَرِ ... تاه عقلي وانقضى عمري

سافرتْ فيك العقول فما ... ربحت إلاَّ أذى السفرِ

رَجَعَتْ حَسرَى وما وَقَفَتْ ... لا على عينٍ ولا أثرِ

فلحى الله[3] الأُلى زعموا ... أنك المعلوم بالنظـــرِ

كَذَبُوا إن الذي طلبوا ... خارج عن قُوَّة البشـــرِ

و قلتُ أيضًا في المعنى:

أفنيتُ خمسين عامًا مُعملاً نظري ... فيه فلم أدرِ ما آتي ومـــا أذرُ

(١) يُنظر: الرد على المنطقيين (ص/٣٢٧)، وشرح الطحاوية (١/٢٤٦).
(٢) هو عبدالحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد.
(٣) لَحَاهُ يَلْحَاهُ لَحْيًا أَيْ لَامَهُ، فَهُوَ مَلْحِيٌّ، ولحى اللهُ فُلاناً بمعنى قَبَّحَهُ ولَعَنَهُ. [يُنظر: مختار الصحاح (ص/٢٨١)، ولسان العرب (١٥/٢٤٢)، والقاموس المحيط (ص/١٣٣٠)].

مَنْ كان فوق عقول القائسين فما ... ذا يُدرك الفكرُ أو ما يبلغُ النظرُ"[(١)]

ونقل ابن تيمية بسنده عن أحد فضلاء المعاصرين لطبقة شيوخه وأبرعهم في الفلسفة والكلام، وهو ابن واصل الحموي[(٢)]، أنه قال: "أبيت بالليل، واستلقي على ظهري، وأضع الملحفة على وجهي، وأبيت أُقابل أدلة هؤلاء بأدلة هؤلاء، وبالعكس، وأُصبح وما ترجح عندي شيء"[(٣)]، قال ابن تيمية: "كأنه يعني أدلة المتكلمين والفلاسفة"[(٤)].

"فهذا اعتراف هؤلاء الفضلاء في آخر سيرهم بما أفادهم الأدلة العقلية مِنْ ضد اليقين ومِن الحيرة والشك، فمَنْ الذي شكا مِن القرآن والسنة والأدلة اللفظية هذه الشكاية، ومن الذي ذكر أنها حيرته ولم تهده، أوَ ليس بها هَدَى اللهُ أنبياءَه ورسلَه وخيرَ خلقِه، قال -تعالى- لأكمل خلقه وأوفرهم عقلاً: ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ﴾ [سبأ: ٥٠]، فهذا أكملُ الخلق عقلاً يُخبر أنَّ اهتداءه بالأدلة اللفظية التي أوحاها الله إليه"[(٥)]، وهذا "الاعتراف مِنْ هؤلاء بأنهم لم يصلوا إلى شيء فيه العبرة والعظة لأهل الوحي، اتباعِ الرسل، المقدمين لما نزل به الوحي على عقول هؤلاء وأشباههم"[(٦)].

البرهان السادس: إثبات فساد الشُّبه بتراجع أصحابها وتوبتهم:

خاض في علم الكلام والفلسفة وشبهاتها جماعات مِنْ هذه الأمة، وكان مقصود

---

(١) ذكرها في كتابه شرح نهج البلاغة (١٣/٣٤-٣٥).
ويُنظر في قريب من لفظ أبياته المشهورة: "فيك يا أُغلُوطة الفكَرِ": درء تعارض العقل والنقل (١/١٦١)، والصواعق المرسلة (٢/٦٦٨)، وشرح الطحاوية (١/٢٤٦)، والعواصم والقواصم (٦/١٢٤).
(٢) محمد بن سالم بن نصرالله بن سالم بن واصل الحموي.
(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/١٦٥) و(٣/٢٦٣-٢٦٤)، ومجموع الفتاوى (٤/٢٨).
(٤) درء تعارض العقل والنقل (٣/٢٦٤).
(٥) الصواعق المرسلة (٢/٦٦٩-٦٧٠).
(٦) الصواعق المرسلة (٣/٨٤٠).

بعضهم هو البحث عن اليقين ولذته، فضلوا عن الصراط المستقيم، وتاهوا في غياهب الشُّبه والهوى، وكثير "مِنْ هؤلاء لــمَّا لم يتبين له الهدى في طريقه نكصَ على عقبيه، فاشتغل باتباع شهوات الغي في بطنه وفرجه أو رياسته وماله ونحو ذلك، لعدم العلم واليقين الذي يطمئن إليه قلبه، وينشرح له صدره"[(١)]، "وأفضى الكلام بأكثرهم إلى الشكوك، وببعضهم إلى الإلحاد"[(٢)]، وتاب منهم مَنْ تاب، فرجع إلى الحق المبين، أو ربما تلطخ بشيء مِنْ تلك الشُّبهات، "وقد نُقِلَ إلينا أقلاعُ منطقي المتكلمين عما كانوا عليه؛ لما رأوا مِنْ قبح غوائله"[(٣)]، فهذا الغَزَّالِيُّ وهو مَنْ هو في علم الكلام، أعرضَ في آخر حياته عن المسائل الكلامية وتراجع عما كان عليه، وأقبل على أحاديث الرسول ﷺ، فمات والبخاري على صدره[(٤)]، وقال عن علم الكلام: "وأما منفعته فقد يظن أنَّ فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه، وهيهات فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخبيط والتضليل فيه أكثر مِن الكشف والتعريف"، ثم قال: "فاسمع هذا مِمَّنْ خَبَرَ الكلامَ ثم قلاه، بعد حقيقة الخبرة، وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم أخر تناسب نوع الكلام، وتَحقَّقَ أنَّ الطريقَ إلى حقائق المعرفة مِنْ هذا الوجه مسدود"[(٥)].

وكذلك أبوعبد الله محمد بن عمر الرازي بيَّن نهايات إقدامهم بما انتهى إليه مِنْ ميراثهم، حيث يقول:

"نِهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ ... وَأَكْثَرُ سعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا ... وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَذًى وَوَبَالُ

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/١٦٥).
(٢) تلبيس إبليس (ص/٧٥).
(٣) تلبيس إبليس (ص/٧٧).
(٤) شرح الطحاوية (١/٢٤٤).
(٥) إحياء علوم الدين (١/٩٧).

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمرِنَا ... سِوى أَنْ جَمَعْنَا فِيه قِيلَ وَقَالوا"[(١)]

ويقول في وصيته عند موته: "لقد تأملتُ الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفى عليلاً، ولا تروى غليلاً، ورأيتُ أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ فاطر: ١٠، وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه: ١١٠]، ومَنْ جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي"[(٢)]، "فهذا إنشاده وألفاظه في آخر كتبه، وهو أفضل أهل زمانه على الإطلاق

---

(١) عيون الأنباء في طبقات الأطباء (ص/٤٦٨)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/١٦٠)، ومجموع الفتاوى (٤/٧٣)، والصواعق المرسلة (٢/٦٦٥)، وتاريخ الإسلام (١٣/١٤٠)، وشرح الطحاوية (١/٢٤٤).

(٢) هذا هو اللفظ المشهور للوصية، يُنظر: مجموع الفتاوى (٤/٧٢-٧٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/١٦٠)، وإغاثة اللهفان (١/٤٥)، والصواعق المرسلة (٢/٦٦٥-٦٦٦)، وشرح الطحاوية (١/٢٤٤).
وقد أخرجها بطولها مسندة ابن أبي أصيبعة في عيون الأنباء في طبقات الأطباء (ص/٤٦٦-٤٦٨)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٨/٩٠-٩٢)، وذكرها الذهبي في تاريخ الإسلام (١٣/١٤٠-١٤٤)، وابن الوزير في الروض الباسم (٢/٣٤٧)، وفي هذه الوصية ما يُقارب المعنى المذكور هنا، ففيها: "فاعلموا أني كنت رجلاً محبًّا للعلم، فكنتُ أكتبُ في كل شيء شيئًا لا أقف على كميته وكيفيته سواء كان حقًّا أو باطلاً أو غثًّا أو سمينًا، إلا أنَّ الذي نظرته في الكتب المعتبرة لي، أنَّ هذا العالم المحسوس تحت تدبير مُدَبِّر مُنـــزه عن مماثلة المتحيزات والأعراض وموصوف بكمال القدرة والعلم والرحمة، ولقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم؛ لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله -تعالى- ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات، وما ذاك إلا العلم بأنَّ العقول البشرية تتلاشى وتضمحل في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية فلهذا أقول: كلما ثبت بالدلائل الظاهرة من وجوب وجوده ووحدته وبراءته عن الشركاء في القدم والأزلية والتدبير والفعالية فذاك هو الذي أقول به وألقى الله -تعالى- به، وأما ما انتهى الأمر فيه إلى الدقة والغموض فكل ما ورد في القرآن والأخبار الصحيحة المتفق عليها بين الأئمة المتبعين للمعنى الواحد فهو كما هو، والذي لم يكن كذلك أقول يا إله العالمين أني أرى الخلق مطبقين على أنك أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين فلك ما مر به قلمي أو خطر ببالي فاستشهد علمك وأقول إنْ علمت مني إني أردت به تحقيق باطل أو إبطال حق فافعل بي ما أنا أهله، وإنْ علمت مني أني ما سعيت إلا في تقرير ما اعتقدت أنه هو الحق وتصورت أنه الصدق فلتكن رحمتك مع قصدي لا مع حاصلي، فذاك جهد المقل، وأنت أكرم من أن تضايق الضعيف الواقع في الزلة، فأغثني وارحمني واستر زلتي وامح حوبتي يا من لا يزيد ملكه عرفان العارفين ولا ينتقص بخطأ المجرمين، وأقول ديني متابعة محمد سيد المرسلين وكتابي هو القرآن العظيم وتعويلي في طلب الدين عليهما"، وسرد الوصية إلى آخرها.

في علم الكلام والفلسفة، وكلام أمثاله في مثل ذلك كثير جدًّا"[(١)].

وكذلك قال أبو المعالي الجويني: "يا أصحابنا، لا تشتغلوا بالكلام، فلو علمتُ أنَّ الكلام يبلغ إلى ما بلغ ما اشتغلتُ به"[(٢)]، وقال عند موته: "لقد خضتُ البحر الخضم، وخليتُ أهل الإسلام وعلومهم، ودخلتُ في الذي نهوني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنا ذا أموتُ على عقيدة أمي"، أو قال: "على عقيدة عجائز نيسابور"[(٣)]، وكان يحيى بن منصور الحسنيّ مِنْ علماء الكلام على مذهب الزّيديّة؛ فرجع عن ذلك وكان ينهى عنه، ويقول:

"وما الذي ألجأهم إلى الخطر ... والخوض في علم الكلام والنظر"[(٤)]

وقال أحمد بن سنان[(٥)]: كان الوليد بن أبان الكرابيسي خالي، فلما حضرته الوفاة قال لبنيه: "تعلمون أحدًا أعلم بالكلام منّي؟" قالوا: لا، قال: "فتتهموني؟" قالوا: لا، قال: "فإنّي أوصيكم، أتقبلون؟" قالوا: نعم، قال: "عليكم بما عليه أصحاب الحديث، فإنّي رأيتُ الحقَّ معهم"[(٦)].

وقال أبو الوفاء ابن عقيل لأصحابه: "أنا أقطعُ أنَّ الصحابةَ ماتوا، وما عرفوا الجوهر ولا العَرضَ، فإن رضيتَ أن تكون مثلهم فكُن، وإن رأيتَ طريقَ المتكلمين

---

(١) إغاثة اللهفان (١/٤٥).

(٢) أخرجه ابن الجوزي في المنتظم (١٦/٢٤٥)، ويُنظر: تلبيس إبليس (ص/٧٧)، ومجموع الفتاوى (٤/٧٣) وشرح الطحاوية (١/٢٤٤) والروض الباسم (٢/٣٤٨)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/٣٥٠).

(٣) تلبيس إبليس (ص/٧٧)، ومجموع الفتاوى (٤/٧٣)، والصواعق المرسلة (٢/٦٦٤)، وشرح الطحاوية (١/٢٤٤).

(٤) الروض الباسم (٢/٣٤٥).

(٥) هو أبوجعفر القطان الواسطي.

(٦) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٥/٦١٢)، وابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص/٧٧)، ويُنظر: مجموع الفتاوى (٤/٧٢-٧٤)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/١٥٩-١٦٤)، وتاريخ الإسلام (١٣/١٤٠-١٤٤)، ومختصر الصواعق (ص/١٩-٢٠)، وشرح الطحاوية (١/٢٤٣-٢٤٧)، والروض الباسم (٢/٣٤٤-٣٤٨)، والعواصم والقواصم (٢/١٠١-١٠٣) و(٤/٥٩-٦٧).

أولى مِنْ طريقةِ أبي بكر وعمر فبئس ما رأيتَ، وقد أفضى الكلام ببعض أهله إلى الشكوك، وببعضهم إلى الإلحاد، تُشمُّ روائحه مِنْ فلتات كلامهم، وأصل ذلك أنهم ما قنعوا بما قنعت به الشرائع، وطلبوا الحقائق، وليس في قوة العقول إدراك ما عند الله مِن الحِكَم التي انفرد بها، ولا أَخرَج الباري لخلقه جميع ما علمه مِنْ حقائق الأمور"(١)، وقال أبو الوفاء بن عقيل: "وقد بالغتُ في [الأول](٢) طول عمري، ثمّ عدتُ القهقرى إلى مذهب [الكتب](٣)"(٤).

وهذا يدل على قوة موقف أهل الحق وصلابتهم وطمأنينتهم؛ وذلك لتمسكهم بالمنهج القويم الذي يعتمد على الوحي، بخلاف أصحاب الشُّبه الذين ضلوا في متاهات السبل بحسب بعدهم وعن الوحي وإعراضهم عنه، يقول ابن القيم: "ولهذا تجد قلوب أصحاب الأدلة السمعية مطمئنة بالإيمان بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله وملائكته واليوم الآخر، لا يضطربون في ذلك، ولا يتنازعون فيه، ولا يعرض لهم الشك عند الموت، ولا يشهدون على أنفسهم ويشهدون على غيرهم بالحيرة والوقوف والشك، فيكفي في صحة مدلول الأدلة اللفظية وبطلان مدلول الشُّبه العقلية التي تخالفها هذا القدر وحده، فمتى رأيت أصحاب الأدلة السمعية يقول أحدهم عند الموت: نهاية إقدام العقول عقال، أو يقول: لعمري لقد طفت المعاهد كلها، أو يقول: فيك يا أغلوطة الفكر، أو يقول: والله ما أدري على أي عقيدة أموت، إلى أضعاف ذلك مِنْ أحوال أصحاب الشُّبه العقلية وبالله التوفيق"(٥)، ويقول ابن الوزير: "فانظر إلى أمر أعلام البرهان، وفرسان هذا الشأن، كيف رجعوا القهقرى إلى ما قاله علماء الأثر وأئمة

---

(١) تلبيس إبليس (ص/٧٧)، والعواصم والقواصم (٤/٦٣-٦٤).
(٢) هكذا عند ابن الجوزي، وعند ابن الوزير [الأصول].
(٣) هكذا عند ابن الجوزي، وعند ابن الوزير [المكتب].
(٤) تلبيس إبليس (ص/٧٧)، والعواصم والقواصم (٤/٦٤)، والروض الباسم (٢/٣٤٩).
(٥) الصواعق المرسلة (٢/٧٤١-٧٤٢).

السّنّة، فإذا عرفت هذا تبيّن لك أنّ اختيار أهل الحديث لترك الكلام والتّأويل ليس يُلازم البله وجمود الفطنة، وأنّه ربما ذهب إلى ذلك مَنْ هو ألطف منك طبعاً، وأصلب نبعاً، وأحسن فهماً، وأغرز علماً"[1]، نسأل الله أنْ يُثبتنا بالقول الثابت في الدنيا والآخرة، وأن يجعلنا بالكتاب والسنة معتصمين، وأنْ يعيذنا من مضلات الفتن، ما ظهر منها وما بطن.

* * *

(١) الروض الباسم (٣٤٩/٢).

خاتمة البحث

وبعد هذا العرض للمقارنة بين الشبهات والبدع، والمقارنة بين أصحابهما، تبين أنَّ بينهما أوجه اتفاق واختلاف، وأنَّ الشبهة هي دليل يستدل به أصحاب البدع على بدعهم، كما أنها هي: الإشكال الذي عرض على أصحاب الشبهات العارضة، فاستدل به على ما وقع فيه مِنْ إشكالات وتوهمات، فتكون الشبهات طريق البدع ودليلها مِنْ حيث العموم، ومِنْ حيث التفصيل فقد تبين أنَّ بينهما قرابة عشرة أوجه مِن الاتفاق، وأنَّ بينهما قرابة ثمانية أوجه مِن الاختلاف.

كما تبين أنَّ كل مبتدع هو صاحب شبهة، وليس كل صاحب شبهة عارضة مبتدعًا، فلا يصح نسبة الرجل إلى الفسق أو البدعة أو الكفر بمجرد المخالفة؛ لأنَّ "إخراج الناس مِن السنة شديد" كما يقول الإمام أحمد[١]، فالرجل ربما كان مقصوده متابعة الرسول ﷺ ولكن عرضت له شبهات يُعذر بها، ومثل هذا لا يُكَفَّر، بل ولا يُبدَّع ولا يُفَسَّق إذا اجتهد فأخطأ، سواء كان خطأه في المسائل النظرية أو العملية، هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام[٢]، وبهذا يتبين أنَّ أصحاب الشبه العارضة وأصحاب الشبه المستقرة -وهم المبتدعة- بينهم عموم وخصوص مطلق، هذا مِنْ حيث الإجمال، ومِنْ حيث التفصيل فقد تبين أنَّ بين المبتدع وصاحب الشبهة العارضة قرابة خمسة أوجه مِن الاتفاق، وقرابة ثمانية عشر وجهًا مِن الاختلاف.

كما تبين مِنْ هذا البحث: أنَّ فساد الشبه وتناقضها -وكذلك البدع تبعًا لها- يمكن إثباته مِنْ جميع وجوه الأدلة، لمن أمعن النظر والاستدلال، فما دامت تلك الشبه مخالفة للوحي فلا شك أنها ستتناقض ويتبين فسادها؛ لأنها خالفت الحق المبين، ﴿وَلَوۡ

---

(١) أخرجه أبو بكر بن الخلال في السنة (٣٧٣/٢) برقم (٥١٣).

(٢) يُنظر: منهاج السنة النبوية (٢٣٩/٥)، ومجموع الفتاوى (٣٤٦/٢٣).

كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]؛ ولهذا كان فساد تلك الشبه دليله الشرع والعقل والفطرة والحس، وهذا ما تم عرضه في المبحث الثاني مع الأدلة والأمثلة.

وأما مناقشة الشبه العقدية بتفصيلاتها وتفريعاتها فهي باب لا ينتهي، ففي كل عصر مِن العصور تستجد شبه لم تكن عند مَنْ سبقهم، وربما اتفقت معها في الأصول، والرد على تلك الشبه يحتاج إلى رسوخ في العلم، وبصيرة بمآلات الأمور، وعلم بقواعد الشريعة ومقاصدها، وذلك للقضاء عليها أو إضعاف شرها وفسادها في الأمة.

وبعد دراسة هذا البحث فإني أودُّ أنْ أشارك الباحثين بوصية بحثية أرجو أنْ تكون نافعة بأمر الله وفضله، وهي: دراسة النوازل العقدية والرد على الشبهات العصرية في رسائل علمية وبحوث محكمة وفي مشاريع بحثية موسعة، وذلك مِنْ جوانب شتى:

أولاً: مناقشة الشبهات العصرية التي تعجُّ بها المراكز البحثية والمجامع العلمية المعاصرة، فمركز مسبار على سبيل المثال يحتاج إلى عدد مِن الدراسات، وهكذا مركز التنوير، وغيرها مِن المراكز البحثية، وكذلك المجاميع والمؤتمرات العلمية وهي كثيرة تحتاج إلى دراسات عديدة، وتَتَبُّعُها فيه خير كثير لعموم الأمة وخاصتها، وسير على خطى السلف في معالجة النوازل في عصرهم.

ثانيًا: دراسة مناهج التعامل مع النوازل العقدية لإمام مِنْ علماء المسلمين، أو لأئمة عصر مِن العصور أو مصر مِن الأمصار.

ثالثًا: دراسة النوازل العقدية في باب مِنْ أبواب الدين، وكيف كان تعامل أئمة الدين مع هذه النوازل منذ ظهورها وإلى اليوم.

وفي هذه الدراسات خير كبير للباحثين والمشتغلين في دعوة الناس ونصحهم، كما أنَّ في تلك الدراسات مساهمة في التخفيف مِنْ شح المواضيع في أقسام العقيدة وأصول

الدين وما تفرع عنها مِنْ مسارات، فالنوازل الفقهية خُدمت كثيرًا في رسائل العلمية، أما النوازل العقدية فلا أعلم فيها إلا رسالة واحدة عن ابن باز، وبحثين محكمين عن ابن عثيمين وآخر عن أئمة الدعوة السلفية بنجد.

والله أسأل أنْ يرزقنا جميعًا الهدى والسداد والرشاد، وأنْ يرزقنا صلاح النية والذرية، وسعادة الدارين، وأنْ يُبرم لهذه الأمة أمرًا رشدًا، وأن يكفيها شر كل مَنْ أراد بها شرًّا، إنه سميع مجيب الدعاء.

والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،،،

* * *

المراجع والمصادر

١. **الإبانة الكبرى**، أبوعبدالله عبيدالله بن محمد بن محمد بن حمدان ابن بَطَّة العُكْبَري تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، وآخرون، الناشر: دار الراية- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٢. **اجتماع الجيوش الإسلامية**، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، الناشر: مطابع الفرزدق- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣. **الأحاديث**، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: د.عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، الناشر: دار خضر- بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٤. **الإحكام في أصول الأحكام**، أبومحمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الآفاق الجديدة- بيروت.

٥. **إحياء علوم الدين**، أبوحامد محمد بن محمد الغزالي، الناشر: دار المعرفة- بيروت، بلا تاريخ.

٦. **الاختيارين**، للأخفش الأصغر أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل، تحقيق: فخر الدين قباوة، الناشر: دار الفكر المعاصر- بيروت، ودار الفكر، دمشق - سورية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٧. **الآداب الشرعية والمنح المرعية**، شمس الدين أبوعبدالله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، الناشر: عالم الكتب.

٨. **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، شهاب الدين أبوالعباس أحمد بن

محمد بن أبي بكر القسطلاني، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية- مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ.

٩. **الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد**، صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان، الناشر: دار ابن الجوزي- الدمام، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٠هـ.

١٠. **الاستقامة**، تقي الدين أبوالعباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

١١. **إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد**، صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣هـ.

١٢. **الاعتصام**، إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن عفان- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

١٣. **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبدالسلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

١٤. **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان**، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض.

١٥. **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، تقي الدين أبوالعباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: ناصر عبدالكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب- بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ.

١٦. **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي، تحقيق: د.يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء- مصر، الطبعة: الأولى،

١٤١٩هـ.

١٧. **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد،** ابن الوزير محمد بن إبراهيم الحسني القاسمي اليمني، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.

١٨. **الباعث على إنكار البدع والحوادث،** أبوالقاسم شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي، المعروف بأبي شامة، تحقيق: عثمان أحمد عنبر، الناشر: دار الهدى- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٨هـ.

١٩. **بدائع الفوائد،** شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٠. **البدع والنهي عنها،** أبو عبدالله محمد بن وضاح القرطبي، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، الناشر: مكتبة ابن تيمية- القاهرة، ومكتبة العلم- جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٢١. **البدعة ضوابطها وأثرها السيء في الأمة،** علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: الجامعة الاسلامية- السعودية، الطبعة: الثانية ١٤١٤هـ .

٢٢. **بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية،** أبوسعيد محمد بن محمد بن مصطفى الخادمي الحنفي، الناشر: مطبعة الحلبي، الطبعة: بدون، ١٣٤٨هـ.

٢٣. **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية،** تقي الدين أبوالعباس أحمد ابن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: د.يحيى بن محمد الهنيدي ود.رشيد حسن محمد علي وآخرون، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٤. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام،** شمس الدين أبوعبدالله محمد بن

أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: د.بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

٢٥. **تاريخ بغداد**، أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٦. **تاريخ دمشق**، ثقة الدين أبوالقاسم ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: ١٤١٥هـ.

٢٧. **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري**، ثقة الدين أبوالقاسم ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٢٨. **تحريم النظر في كتب الكلام**، أبومحمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد ابن قدامة الجماعيلي المقدسي تحقيق: عبدالرحمن بن محمد سعيد دمشقية، الناشر: عالم الكتب- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٩. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبوقتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

٣٠. **تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري**، أبوياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٣١. **تدوين السنة ومنزلتها**، عبدالمنعم السيد نجم، الناشر: الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، الطبعة: ١٣٩٩هـ.

٣٢. **تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبدالغني المقدسي**، عبدالرزاق بن

عبدالمحسن البدر، الناشر: غراس، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٣٣. **التعريفات الفقهية**، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٣٤. **التعريفات**، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقيق: مجموعة بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٥. **تفسير ابن رجب الحنبلي (روائع التفسير)**، جمع وترتيب: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: دار العاصمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٦. **تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ.

٣٧. **تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)**، محيي السنة أبو محمد الحسين ابن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ.

٣٨. **تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان)**، عبدالرحمن بن ناصر بن عبدالله السعدي، تحقيق: عبدالرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٩. **تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)**، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤٠. **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ.

٤١. **تلبيس إبليس**، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٢. **التمسك بالسنن والتحذير من البدع**، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: محمد باكريم محمد باعبدالله، الناشر: الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، الطبعة: السنة ٢٧، العددان ١٠٣-١٠٤، ١٤١٦-١٤١٧هـ.

٤٣. **تهافت التهافت**، أبوالوليد محمد بن رشد -الحفيد-، تحقيق: د.سليمان دنيا، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الأولى، ١٩٦٤م.

٤٤. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، جمال الدين أبوالحجاج يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف المزي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

٤٥. **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم**، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ.

٤٦. **جامع بيان العلم وفضله**، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٧. **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، أبو القاسم إسماعيل بن محمد

ابن الفضل الأصبهاني، الملقب بقوام السنة، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: دار الراية- الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ.

٤٨. **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي، تحقيق: د.مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

٤٩. **حقيقة البدعة وأحكامها**، سعيد بن ناصر الغامدي، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ.

٥٠. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني، الناشر: السعادة - مصر، الطبعة: ١٣٩٤هـ.

٥١. **خلق أفعال العباد**، أبوعبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: د.عبدالرحمن عميرة، الناشر: دار المعارف السعودية- الرياض.

٥٢. **درء تعارض العقل والنقل**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ.

٥٣. **درر الحكام شرح غرر الأحكام**، ملا خسرو محمد بن فرامرز بن علي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: بلا طبعة ولا تاريخ.

٥٤. **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**، علماء نجد الأعلام، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: السادسة، ١٤١٧هـ.

٥٥. **ذم الكلام وأهله**، أبوإسماعيل عبدالله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي،

تحقيق: عبدالرحمن عبدالعزيز الشبل، الناشر: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٦. **الرد على المنطقيين**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٥٧. **الرسالة التبوكية (زاد المهاجر إلى ربه)**، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: د.محمد جميل غازي، الناشر: مكتبة المدني- جدة.

٥٨. **الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم**، ابن الوزير محمد بن إبراهيم الحسني القاسمي اليمني، تحقيق: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد.

٥٩. **زاد المسير في علم التفسير**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦٠. **زاد المعاد في هدي خير العباد**، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، ومكتبة المنار الإسلامية- الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ.

٦١. **السنة قبل التدوين**، محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب، الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠هـ.

٦٢. **السنة**، أبوبكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال الحنبلي، تحقيق: د.عطية الزهراني، الناشر: دار الراية- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٦٣. **السنة**، أبو عبد الرحمن عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ، تحقيق:

د.محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم- الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٦٤. **سنن ابن ماجه،** تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، والبابي الحلبي، بلا تاريخ.

٦٥. **سنن أبي داود،** تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، بلا تاريخ.

٦٦. **سنن الترمذي،** تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ.

٦٧. **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة،** أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة- السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ.

٦٨. **شرح السنة،** محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي- دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٦٩. **شرح العقيدة الأصفهانية،** تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد بن رياض الأحمد، الناشر: المكتبة العصرية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٧٠. **شرح العقيدة السفارينية -المسماة الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية-،** محمد بن صالح بن محمد العثيمين، الناشر: دار الوطن للنشر- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٧١. **شرح العقيدة الطحاوية**، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ.
٧٢. **شرح العقيدة الطحاوية**، عبدالرحمن بن ناصر البراك، تحقيق: عبد الرحمن بن صالح السديس، الناشر: دار التدمرية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩هـ.
٧٣. **شرح النووي على صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)**، محيي الدين أبوزكريا يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
٧٤. **شرح نهج البلاغة**، عبدالحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد، تحقيق: محمد إبراهيم، الناشر: دار الكتب العربي– بغداد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.
٧٥. **شرف أصحاب الحديث**، أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د.محمد سعيد خطي اوغلي، الناشر: دار إحياء السنة النبوية– أنقرة.
٧٦. **الصحاح**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين– بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ.
٧٧. **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٧٨. **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٧٩. **الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه**،

أبوأحمد محمد أمان بن علي جامي علي، الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٨٠. **صفوة التفاسير**، محمد علي الصابوني، الناشر: دار الصابوني- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٨١. **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٨٢. **ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة**، عبدالله بن محمد القرني، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٨٣. **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٨٤. **الطيوريات**، انتخاب: صدر الدين أبي طاهر السِّلَفي الأصبهاني من أصول: أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري، تحقيق: دسمان يحيى معالي، وعباس صخر الحسن، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٨٥. **العرش**، شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.

٨٦. **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**، أبوعثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني، تحقيق: أبي عبد الله عبد الرحمن بن عبد المجيد الشميري، الناشر:

مكتبة الإمام الوادعي- اليمن، ودار عمر بن الخطاب - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٨٧. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري،** أبو محمد محمود بن أحمد، بدر الدين العينى، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٨٨. **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم،** ابن الوزير محمد بن إبراهيم الحسني القاسمي اليمني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ.

٨٩. **عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته،** شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، وعون العبود لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبوعبد الرحمن العظيم آبادي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ.

٩٠. **عيون الأنباء في طبقات الأطباء،** موفق الدين أبوالعباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي ابن أبي أصيبعة، تحقيق: د.نزار رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة- بيروت.

٩١. **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية،** شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحقيق: أبي عائش عبد المنعم إبراهيم، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

٩٢. **فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء -المجموعة الأولى-،** جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية

والإفتاء- الرياض.

٩٣. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، أشرف عليه: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩هـ.

٩٤. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، ومجدي ابن عبد الخالق الشافعي وآخرون، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٩٥. **فتح القدير**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، الناشر: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب- دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٩٦. **فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد**، حامد بن محمد بن حسين بن محسن، تحقيق: بكر بن عبدالله أبوزيد، الناشر: دار المؤيد، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٩٧. **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، شمس الدين أبوالخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٩٨. **الفتوى الحموية الكبرى**، تقي الدين أبوالعباس أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: د.حمد بن عبد المحسن التويجري، الناشر: دار الصميعي- الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥هـ.

٩٩. **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي التميمي، الناشر: دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة: الثانية،

١٩٧٧م.

١٠٠. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة.

١٠١. **فيض الباري على صحيح البخاري**، أمالي: محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٠٢. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى- مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

١٠٣. **القاموس المحيط**، مجد الدين أبوطاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر : مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ.

١٠٤. **قمع الدجاجلة الطاعنين في معتقد أئمة الإسلام الحنابلة**، عبد العزيز بن فيصل الراجحي، الناشر: مطابع الحميضي- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٠٥. **لسان العرب**، جمال الدين أبوالفضل محمد بن مكرم بن على ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.

١٠٦. **لوامع الأنوار البهية**، السفاريني، مؤسسة الخافقين- دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ.

١٠٧. **مجموع الفتاوى**، تقي الدين أبوالعباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن

تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤١٦هـ.

١٠٨. **مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين**، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر : دار الوطن ودار الثريا، الطبعة: الأخيرة، ١٤١٣هـ.

١٠٩. **مختار الصحاح**، زين الدين أبوعبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية والدار النموذجية- بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ.

١١٠. **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، شمس الدين ابن الموصلي محمد بن محمد بن عبدالكريم بن رضوان البعلي، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١١١. **المخصص**، أبوالحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١١٢. **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ.

١١٣. **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، نور الدين أبوالحسن علي بن سلطان محمد الملا القاري، الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١١٤. **المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام**، جمعه ورتبه: محمد بن

عبدالرحمن بن قاسم، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

١١٥. **المعجم الكبير**، أبوالقاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية- القاهرة، الطبعة: الثانية.

١١٦. **معرفة علوم الحديث**، الحاكم، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ.

١١٧. **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الناشر: الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ.

١١٨. **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

١١٩. **مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة: ١٣٩٩هـ.

١٢٠. **مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث)**، ابن الصلاح تقي الدين أبوعمرو عثمان بن عبدالرحمن، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، ودار الفكر المعاصر- بيروت، الطبعة: ١٤٠٦هـ.

١٢١. **مقدمة في أصول الحديث**، عبدالحق بن سيف الدين بن سعدالله البخاري الدهلوي الحنفي، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، الناشر: دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٢٢. **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن محمد الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا،

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

١٢٣. **منهاج السنة النبوية**، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية-الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٢٤. **المهذب في علم أصول الفقه المقارن**، عبدالكريم بن علي بن محمد النملة، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ.

١٢٥. **نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد**، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

١٢٦. **نهاية الإقدام في علم الكلام**، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٢٧. **الوابل الصيب من الكلم الطيب**، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٩م.

١٢٨. **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: د. مفيد محمد قمحية، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

* * *